



المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

دليل عمل العاملين بمكتب شكاوى المرأة

الكتاب الخامس : جرائم الإتجار بالبشر

فى ضوء القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠



الإصدار الأول: طبعة يونيو ٢٠٢١
نسخة تجريبية

معاينة

#سر_قوتك

اتكلمنى
أصمى نفسك... وفيرك
أو للزواج الإلكتروني

15115
خط الاستشارات القانونية

مكتب شكاوى المرأة
أحنا معاكي



المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

دليل عمل العاملين بمكتب شكاوى المرأة

الكتاب الخامس: جرائم الاتجار بالبشر

في ضوء القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠

المراجعة القانونية

أ. ولاء سليم

باحثة قانونية

خبيرة التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشروعات

إعداد المحتوى العلمي

أ. محمد الصواف

محامي مكتب شكاوى المرأة

مسئول ملف مكافحة جرائم الاتجار بالبشر

الإشراف العام

أ. أمل عبد المنعم

المديرة العامة

للإدارة العامة لشئون مكتب شكاوى المرأة

الإشراف الفني

السيد المستشار / أحمد الموجي

رئيس النيابة

مكتب النائب العام

الإصدار الأول: يونيو ٢٠٢١

نسخة تجريبية



المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

قطعة 11 شارع عبد الرزاق السنهوري من شارع مكرم عبيد - مدينة نصر - القاهرة

تليفون: 234 900 61 - 234 900 62 (202+)

فاكس: 234 900 66 (202+)

الموقع الإلكتروني: www.ncw.gov.eg

عنوان الكتاب:

دليل عمل العاملين بمكتب شكاوى المرأة

الكتاب الخامس: جرائم الاتجار بالبشر

في ضوء القانون رقم 64 لسنة 2010

الإصدار الأول

طبعة: يونيو 2021

نسخة تجريبية

جرائم الاتجار بالبشر
في ضوء القانون رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر
نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 9 مايو 2010

ما هو مفهوم المصطلح "الاتجار بالبشر"؟	
<p>1- موقع الامم المتحدة بمقال بعنوان العمل فب جبهة انهاء الاتجار بالبشر نشر بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر</p>	<p>1- الاتجار بالأشخاص هو جريمة خطيرة وانتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، يمس الآلاف من الرجال والنساء والأطفال ممن يقعون فريسة في أيدي المتاجرين سواء في بلدانهم وخارجها. ويتأثر كل بلد في العالم من ظاهرة الاتجار بالبشر، سواء كان ذلك البلد هو المنشأ أو نقطة العبور أو المقصد للضحايا.</p>
ما هو الاطار القانوني الحاكم لجرائم الاتجار بالبشر؟	
<p>2- مادة 89 من الدستور المصري 2014 " تُحظر كل صور العبودية والاسترقاق والقهر والاستغلال القسري للإنسان، وتجارة الجنس، وغيرها من أشكال الاتجار في البشر، ويجرم القانون كل ذلك. المادة 60 من الدستور المصري: "لجسد الإنسان حرمة، والاعتداء عليه، أو تشويهه، أو التمثيل به، جريمة يعاقب عليها القانون. ويحظر الإتجار بأعضائه، ولايجوز إجراء أية تجربة طبية، أو علمية عليه بغير رضاه الحر الموثق، ووفقا للأسس المستقرة في مجال العلوم الطبية، على النحو الذي ينظمه القانون." المادة 3/80 من الدستور: ... وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع اشكال العنف والاساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري.</p>	<p>جريمة الاتجار بالبشر ينظمها في مصر العديد من الاحكام وهي :- 1. دستور 2014 2. القانون رقم 64 لسنة 2010 الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر. 3. الاتفاقيات الدولية</p>
الاتفاقيات الدولية التي تنظم جريمة الاتجار بالبشر والتي انضمت اليها مصر.	
<p>1. اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 - 11-2000 وانضمت مصر لهذه الاتفاقية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 294 لسنة 2003 2. اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15-11-</p>	<p>1. اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000. وجاء بالمادة الاولى منها ان الغرض من هذه الاتفاقية تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية 2. بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000. وجاء بالمادة (2) بيان اغراضه كما يلي</p>

<p>2000 - انضمت مصر لهذا البروتوكول بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 295 لسنة 2003</p> <p>3. وقعت الاتفاقية الخاصة بالرق في جنيف يوم 25 سبتمبر 1926 وتاريخ بدء النفاذ: 9 مارس 1927، وفقا لأحكام المادة 27 - وقد عدلت هذه الاتفاقية بالبروتوكول المحرر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في 7 ديسمبر 1953. وبدأ نفاذ الاتفاقية المعدلة يوم 7 يولييه 1955، وهو اليوم الذي بدأ فيه نفاذ التعديلات الواردة في مرفق بروتوكول 7 كانون الأول/ديسمبر 1953، طبقا للمادة الثالثة من البروتوكول - انضمت مصر للاتفاقية الدولية للرق وصدقت عليها في 1928/1/25 وانضمت إلى البروتوكول المعدل لها وصدقت عليه في 1954/9/26 وعمل به اعتبارا من 1957/9/29.</p> <p>4. اعتمدت من قبل مؤتمر مفوضين دعي للانعقاد بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 608 (د-21) المؤرخ في 30 نيسان/أبريل 1956 حررت في جنيف في 7 أيلول/سبتمبر 1956 تاريخ بدء النفاذ: 30 نيسان/أبريل 1957، وفقا لأحكام المادة 13- صدقت مصر على الاتفاقية المكتملة بتاريخ 1958/4/17 ولم تتحفظ مصر على أي من هذه الاتفاقية ومشار بمطبوعات الخارجية أن الاتفاقية الأصلية بمحفوظات وزارة الخارجية.</p> <p>5. انضمت مصر لاتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير بالقرار الجمهوري رقم 884 لسنة 1959 الصادر في 11 مايو سنة 1959 والمنشور بالجريدة الرسمية العدد 105 في 23 مايو سنة 1959</p> <p>6. انضمت مصر لاتفاقية العمل الدولية 29 بموجب القانون رقم 510 لسنة 1955 الصادر في 19 أكتوبر سنة 1955 والمنشور بالجريدة الرسمية</p>	<p>- (أ) منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال</p> <p>- (ب) حماية ضحايا ذلك الاتجار ومساعدتهم، مع احترام كامل لحقوقهم الإنسانية؛</p> <p>- (ج) تعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف.</p> <p>3. الاتفاقية الخاصة بالرق 1926 والبروتوكول المعدل لها : وجاء في المادة (2) منها يتعهد الأطراف السامون المتعاقدون، كل منهم في ما يخص الأقاليم الموضوعة تحت سيادته أو ولايته أو حمايته أو سلطانه أو وصايته، ويقدر كونه لم يتخذ بعد التدابير الضرورية لذلك:</p> <p>- (أ) بمنع الاتجار بالرق والمعاينة عليه</p> <p>- (ب) بالعمل، تدريجيا وبالسرعة الممكنة، علي القضاء كليا علي الرق بجميع صورته.</p> <p>4. الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق 1956: نصت في المادة (1) منها علي ان تتخذ كل من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية جميع التدابير التشريعية وغير التشريعية القابلة للتنفيذ العملي والضرورية للوصول تدريجيا وبالسرعة الممكنة إلي إبطال الأعراف والممارسات التالية أو هجرها، حيثما استمر وجودها</p> <p>- (أ) إيسار الدين</p> <p>- (ب) القنانة</p> <p>- (ج) أي من الأعراف أو الممارسات التي تنتيج: "1" الوعد بتزويج امرأة، أو تزويجها فعلا، دون أن تملك حق الرفض، ولقاء بدل مالي أو عيني يدفع لأبويها أو للوصي عليها أو لأسرتها أو لأي شخص آخر أو أية مجموعة أشخاص أخرى، - "2" منح الزوج أو أسرته أو قبيلته حق التنازل عن زوجته لشخص آخر، لقاء ثمن أو عوض آخر، - "3" إمكان جعل المرأة، لدي وفاة زوجها، إرثا ينتقل إلي شخص آخر</p> <p>- (د) أي من الأعراف أو الممارسات التي تسمح لأحد الأبوين أو كليهما، أو للوصي، بتسليم طفل أو مراهق دون الثامنة عشرة إلي شخص آخر، لقاء عوض أو بلا</p>
---	---

<p>العدد 81 مكرر (غير اعتيادي) في 23 أكتوبر سنة 1955.</p> <p>7. انضمت مصر لاتفاقية العمل الدولية (105) بموجب القرار الجمهوري رقم 1240 لسنة 1958 الصادر بتاريخ 4/10/1958 والمنشور بملحق الوقائع المصرية - العدد 101 الصادر في 1958/12/25.</p>	<p>عوض، علي قصد استغلال الطفل أو المراهق أو استغلال عمله.</p> <p>5. اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير سنة 1949</p> <p>6. اتفاقية العمل الدولية رقم (29) الخاصة بالسخرة والعمل الإجباري لعام 1930</p> <p>7. الاتفاقية الدولية رقم (105) الخاصة بتحريم عمل السخرة لعام 1957</p>
<p>ما هي السمات الرئيسية للتعريف الاتجار بالبشر؟</p>	
<p>صحيفة وقائع رقم 36 الصادر من الامم المتحدة - حقوق الانسان - مكتب المفوض السامي 2014 ص4</p> <p>يؤثر الاتجار بالبشر علي النساء والرجال والاطفال وينطوي علي مجموعة من الممارسات الاستغلالية وقد ارتبط الاتجار تقليديا بنقل النساء والفتيات وادخالهن في نطاق الاستغلال الجنسي ويوضح التعريف القانوني الدولي ان من الممكن الاتجار بالرجال والنساء والفتيات علي حد سواء وان نطاق الممارسات الاستغلالية التي يحتمل ان ترتبط بالاتجار بالبشر واسعة للغاية .</p> <p>لا يتطلب الاتجار بالبشر عبور احد الحدود الدولية فالتعريف يشمل الاتجار الداخلي فضلا عن العابر للحدود، أي من الممكن قانونا ان يحدث الاتجار بالبشر داخل بلد واحد بما في ذلك بلد الضحية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - يؤثر الاتجار بالبشر علي النساء والرجال والاطفال علي حد سواء - ينطوي الاتجار بالبشر علي ممارسات استغلالية - عرف القانون الدولي ان جريمة الاتجار بالبشر من الممكن ان تقع علي النساء والرجال والفتيات - وينتشر مفهوم خاطئ حول الاتجار بالبشر بأنه جريمة دولية او من جرائم المافيا كقاعدة عامة ولكن في الواقع ان جريمة الاتجار بالبشر من الممكن ان تبدأ وتنتهي داخل الحدود الجغرافية للدولة
<p>ما هو تعريف جريمة الاتجار بالبشر ؟</p>	
<p>المادة 2 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر</p> <p>يعد مرتكبا لجريمة الاتجار بالبشر كل من يتعامل باية صورة في شخص طبيعي بما في ذلك البيع او العرض للبيع او الشراء او الوعد بهما او الاستخدام او النقل او التسليم او الايواء أو الاستقبال او التسليم - سواء في داخل البلاد أو عبر حدودها الوطنية - اذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة او العنف او التهديد بهما او بواسطة الاختطاف او الاحتيال او الخداع او استغلال السلطة او استغلال حالة الضعف او الحاجة او الوعد باعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا مقابل الحصول علي موافقة شخص علي الاتجار بشخص اخر له سيطرة عليه - وذلك كله- اذا كان التعامل بقصد الاستغلال ايا كانت صورته</p>	<p>التعامل في الشخص الطبيعي ايا كان نوع هذا التعامل، باستخدام اي وسيلة من الوسائل التي تعيب الارادة فيها ويجب ان يكون هذا التعامل بقصد الاستغلال ايا كانت صورة هذا الاستغلال. سواء تم هذا التعامل داخل البلاد او عبر حدودها الوطنية</p>

<p>بما في ذلك الاستغلال في اعمال الدعارة وسائر اشكال الاستغلال الجنسي واستغلال الاطفال في ذلك وفي المواد الاباحية او السخرة او الخدمة قسرا او الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق او الاستعباد او التسول او استئصال الاعضاء او الانسجة البشرية او جزء منها"</p>	
--	--

ما هي الافعال التي وردت في القانون المصري علي سبيل المثال؟

<p>المادة 2 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر يعد مرتكبا لجريمة الاتجار بالبشر كل من يتعامل باي صورة في شخص طبيعي بما في ذلك البيع او العرض للبيع او الشراء او الوعد بهما او الاستخدام او النقل او التسليم او الايواء او الاستقبال او التسليم سواء في داخل البلاد او عبر حدودها الوطنية اذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة او العنف او التهديد بهما او بواسطة الاختطاف او الاحتيال او الخداع او استغلال السلطة او استغلال حالة الضعف او الحاجة او الوعد باعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا مقابل الحصول علي موافقة شخص علي الاتجار بشخص اخر له سيطرة عليه وذلك كله اذا كان التعامل بقصد الاستغلال ايا كانت صورته بما في ذلك الاستغلال في اعمال الدعارة وسائر اشكال الاستغلال الجنسي واستغلال الاطفال في ذلك وفي المواد الاباحية او السخرة او الخدمة قسرا او الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق او الاستعباد او التسول او استئصال الاعضاء او الانسجة البشرية او جزء منها"</p>	<p>لقد اورد المشرع المصري في القانون رقم 64 لسنة 2010 بعض الافعال التي تعد اتجار بالبشر والافعال التي وردت علي سبيل المثال بالقانون هي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. التعامل بقصد الاستغلال في اعمال الدعارة 2. التعامل بقصد الاستغلال في سائر اشكال الاستغلال الجنسي 3. التعامل بقصد استغلال الاطفال في ذلك وفي المواد الاباحية 4. التعامل بقصد الاستغلال في السخرة او الخدمة قسرا او الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق او الاستعباد او التسول او استئصال الاعضاء او الانسجة البشرية او جزء منها <p>ولكن هذه الافعال لم ترد علي سبيل الحصر وانما علي سبيل المثال اي انه حال تطبيق الركن المادي والركن المعنوي للجريمة علي ايه ممارسات اخري قد تشكل صورة جديدة من جرائم الاتجار بالبشر</p>
--	--

ما هي اركان جريمة الاتجار بالبشر؟

<p>مادة 2 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر يعد مرتكبا لجريمة الاتجار بالبشر كل من يتعامل باي صورة في شخص طبيعي بما في ذلك البيع ... سواء في داخل البلاد او عبر حدودها الوطنية اذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة او وذلك كله اذا كان التعامل بقصد الاستغلال ايا كانت صورته بما في ذلك الاستغلال في اعمال الدعارة (.....)</p>	<p>المعادلة التي تتحقق بها جريمة الاتجار بالبشر هي:</p> <p style="text-align: center;">تعامل + وسيلة + قصد الاستغلال = جريمة اتجار</p> <p>ويتطبيق عناصر معادلة الاتجار علي القاعدة العامة في تحديد اركان الجريمة نجد ان</p> <p style="text-align: right;">اركان الجريمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الركن المادي: يتمثل في تعامل + محل التعامل (شخص طبيعي) + وسيلة - الركن المعنوي: <ul style="list-style-type: none"> ▪ القصد الجنائي العام (العلم + الارادة) ▪ القصد الجنائي الخاص: وهو في الاتجار بالبشر يكون قصد الاستغلال
--	---

اورد المشرع امثلة صور التعامل ، و صور قصد الاستغلال علي سبيل المثال في حين انه قد اورد الوسائل علي سبيل الحصر ويضاف لذلك اشتراط المشرع ان تقع الجريمة علي الشخص الطبيعي، وتقع الجريمة سواء تمت في داخل البلاد او عبر حدودها الوطنية

الركن المادي لجريمة الاتجار : التعامل في الشخص الطبيعي

يشمل الركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر 3 عناصر اساسية

اولا: التعامل

- اورد المشرع صورا للتعامل في الشخص الطبيعي علي سبيل المثال وهي التعامل في الشخص الطبيعي باي صورة بما في ذلك البيع، الشراء، الوعد بهما، الاستخدام، النقل، التسليم، الايواء، الاستقبال، التسليم.
- وحيث ان المشرع نص علي الصور المذكورة بعاليه مسبوقة بجملة (بما في ذلك) بما يعني انها تتسع لتشمل اي صور اخرى للتعامل قد ترد مستقبلا ومنها علي سبيل المثال التعامل بالتجنيد المنصوص عليه في القانون الدولي (مثال علي ذلك تجنيد الاطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلحة).

ثانيا: محل التعامل

ويجب ان يكون المتعامل فيه هو شخص طبيعي ولا تقع الجريمة اذا تم ذلك التعامل علي شخص اعتباري او حيوانا او جنين في بطن امه وعلي ذلك فإن جثة الانسان الطبيعي لا يتصور ان تكون محلا لوقوع جريمة اتجار بالبشر حتي لو تم التعامل فيها باستئصال عضو حي منها بعد وفاة الشخص.

ثالثا: الوسيلة

واورد المشرع الوسائل التي تستخدم في جريمة الاتجار بالبشر علي سبيل الحصر وهي الوسائل التي يستخدمها الجاني لاعابة ارادة المجني عليه وهي

- استعمال القوة او العنف او التهديد بهما
- بواسطة الاختطاف
- الاحتيال او الخداع
- استغلال السلطة
- استغلال حالة الضعف او الحاجة

الوعد باعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا مقابل الحصول علي موافقة شخص علي الاتجار بشخص اخر له سيطرة عليه.

الركن المعنوي لجريمة الاتجار بالبشر؟

الركن المعنوي للجريمة كقاعدة عامة يتكون من

1. القصد الجنائي العام: المتمثل في العلم والارادة
2. القصد الجنائي الخاص: وجريمة الاتجار بالبشر هي من الجرائم العمدية التي اشترط القانون علي قيامها توافر القصد الجنائي الخاص وهو قصد الاستغلال.

القصد الجنائي الخاص (قصد الاستغلال)

<p>وهو عنصر رئيسي لجريمة الاتجار بالبشر ويقع داخل الركن المعنوي لها واورد المشرع صورا لقصد الاستغلال علي سبيل المثال وهي</p> <ol style="list-style-type: none">3. الاستغلال في اعمال الدعارة4. الاستغلال الجنسي بكافة اشكاله5. الاستغلال في المواد الاباحية6. استغلال الضحية في التسول7. استغلال الضحية في اعمال السخرة، الخدمة قسرا ...8. استغلال الضحية باستئصال اعضائها او الانسجة البشرية او جزء منها.	<p>المادة 2 من قانون مكافحة الاتجار بالبشراذا كان التعامل بقصد الاستغلال ايا كانت صورته بما في ذلك الاستغلال في اعمال الدعارة وسائر اشكال الاستغلال الجنسي واستغلال الاطفال في ذلك وفي المواد الاباحية او السخرة او الخدمة قسرا او الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق او الاستعباد او التسول او استئصال الاعضاء او الانسجة البشرية او جزء منها</p>
---	---

امثلة لجرائم اتجار بالبشر اكتملت بها ركنيها المادي (التعامل في شخص طبيعي + الوسيلة) والمعنوي (العام والخاص)

<ol style="list-style-type: none">1. استخدام (تعامل) الجاني لمرأة (شخص طبيعي) باجبارها علي العمل في الدعارة، باستغلال سلطته القانونية عليها نظرا لكونها مدينة اليه بمبلغ من المال يصعب عليها سداده (الوسيلة)، وذلك بقصد الحصول علي منفعة مادية مقابل عملها بالدعارة.2. تشغيل امرأة اجنبية كخادمة بمنزل الجاني (تعامل - استخدام)، رغما عنها بسبب احتجازه لها وسحب جواز سفرها وابعادها عن كافة وسائل التواصل وتهديدها بقتلها حال هربها من المنزل لابلاغ السلطات (وسيلة - استخدام القوة والتهديد بها)، بقصد الانتفاع بها في خدمة منزله.3. قيام الجاني بتشغيل طفلة في تصوير فيديوهات اباحية (التعامل - الاستخدام)، مع وعده لها بأنها ستعمل في الخارج (الوسيلة - الاحتيال والخداع)، بقصد حصول الجاني علي منافع مادية ناتجة عن بيع تلك الفيديوهات الاباحية.4. قيام الجاني بتشغيل طفلة في اعمال التسول (تعامل - استخدام) ، بعد الحصول علي موافقة ابيها علي ذلك مقابل وعده له باعطاءه مبلغ من المال (الوسيلة - الوعد باعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا مقابل الحصول علي موافقة شخص علي الاتجار بشخص اخر له سيطرة عليه) ، بقصد تحصيل الجاني علي كل ما تكسبه الطفلة من التسول	
--	--

تعريف البيع

<ol style="list-style-type: none">1. المادة 418 من القانون المدني2. د/ محمد علي العريان، عمليات الاتجار بالبشر والبيات مكافحتها، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة 2011، ص 68.	<ol style="list-style-type: none">1. البيع عقد يلتزم به البائع ان ينقل للمشتري ملكية شئ او حقا ماليا اخر في مقابل ثمن نقدي.2. هو ذلك النشاط الذي يتم بمقتضاه استغلال شخص مقابل ثمن معين يدفع للبائع ويكفي لتوافر السلوك الاجرامي في جريمة الاتجار بالبشر وفقا لهذه الصورة القيام بعملية بيع واحدة دونما حاجة لتكرار البيع اكثر من مرة، ويكون البائع والمشتري جناه.
---	---

تعريف الشراء	
الدليل الإرشادي لجمع الأدلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق انفاذ القانون ص 29	هو العملية المقابلة للبيع وهو اتفاق يتم بمقتضاه قيام المشتري بدفع ثمن البيع مقابل تنازل البائع عن حقه في ملكية المبيع.
تعريف العرض للبيع او الشراء او الوعد بهما	
الدليل الإرشادي لجمع الأدلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق انفاذ القانون ص 29	يقصد بهما ذلك التصرف القانوني الذي يعبر بمقتضاه البائع او المشتري عن رغبته في التصرف في المبيع او الحصول عليه.
تعريف الاستخدام.	
الدليل الإرشادي لجمع الأدلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق انفاذ القانون ص 29	يقصد بالاستخدام تطويع المجني عليه واخضاعه للجاني وتحقيق السيطرة عليه وذلك من خلال قيام الجاني بالاستفادة من المجني عليه واستغلاله في احدي صور الاستغلال بما يؤدي الي تحقيق منفعة.
تعريف النقل.	
الدليل الإرشادي لجمع الأدلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق انفاذ القانون ص 30	يعني النقل تحويل الاشخاص من مكان لآخر داخل الحدود الوطنية للدولة او عبر حدودها. فالنقل هو ذلك النشاط الذي ياتيه الجاني ويغير بمقتضاه اقامة المجني عليه سواء كان النقل من مكان لآخر داخل حدود الدولة او من الخارج الي الداخل او من داخل الدولة الي خارجها وايا كانت طريقة النقل وسواء اكان النقل برا ام بحرا ام جوا.
تعريف التسليم او التسلم.	
الدليل الإرشادي لجمع الأدلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق انفاذ القانون ص 32	يقصد بهما توصيل المجني عليه بمعرفة شخص معين الي شخص اخر محدد سواء اكان ذلك داخل الدولة او عبر حدودها الوطنية والقائم بعملية التوصيل يعد قائما بعملية التسليم والشخص المستلم او المتلقي يعد قائما بعملية التسلم وذلك لتصرف المجني عليه.
تعريف الايواء.	
الدليل الإرشادي لجمع الأدلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق انفاذ القانون ص 32	هو تدبير مكان امن من قبل مرتكبي جريمة الاتجار بالبشر لاقامة المجني عليهم ضحايا تلك الجرائم وتذليل كافة الصعوبات التي قد تواجههم بغرض الاستغلال.
تعريف الاستقبال.	
الدليل الإرشادي لجمع الأدلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق انفاذ القانون ص 33	يعني الاستقبال استلام المجني عليه الذي تم نقله داخل حدود الدولة او عبر حدودها الوطنية وذلك عن طريق وصول

	<p>المجني عليه الي الجاني الاخر والتحفظ عليه لحين التصرف فيه.</p>
تعريف التجنيد	
<p>صحيفة وقائع رقم 36 الصادر من الامم المتحدة - حقوق الانسان - مكتب المفوض السامي 2014</p>	<p>التجنيد" هو تسخير شخص للقيام بافعال معينة قد تكون مجرمة او غير مجرمة يحصل في الاتجار انعدام ارادة كلي او جزئي بس التجنيد ببيكون انعدام الارادة كلي (مثل النزاعات المسلحة)</p>
الوسيلة	
<p>جريمة الاتجار بالبشر في التشريعات العربية والاتفاقيات الدولية- المستشار القانوني رضا السيد عبد العاظمي ص 61</p> <p>الشرط المتعلق بوسيلة ارتكاب الجريمة حيث يشترط القانون لقيام جريمة الاتجار بالبشر ان يقع التعامل في الشخص علي النحو السالف بيانه باستخدام اي من الوسائل الاتية</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ استعمال القوة او العنف او التهديد بهما. مثال تهديد امرأة بالقتل لاجبارها علي ممارسة الدعارة ويقصد تريح الجاني من عمل المجني عليها ▪ الاختطاف او الاحتيال او الخداع. مثال خداع امرأة بحصولها علي منافع مادية بعد ممارسة بعد الاعمال الاباحية ▪ استغلال السلطة. مثال ان يقوم موظف عام باجبار امرأة علي العمل لديه بدون اجر -استغلال حالة الضعف او الحاجة. مثال ان يقوم شخص باستغلال الحاجة المادية لامرأة لاختطافها او انسجتها من جسدها علي ان يدفع لها مبالغ مالية ▪ الوعد باعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا مقابل الحصول علي موافقة شخص علي الاتجار بشخص اخر له سيطرة عليه. مثال ان يقوم شخص بوعد امرأة بانها سوف تعمل بوظيفة ولكن بعد استغلالها جنسيا <p>المادة 3 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر</p>	<p>ويقصد بها الوسيلة التي يستخدمها الجاني للاتجار بالمجني عليه. وتكون الوسائل التي يستخدمها الجاني هي استعمال القوة او العنف او التهديد بهما او بواسطة الاختطاف او الاحتيال او الخداع او استغلال السلطة او استغلال حالة الضعف او الحاجة او الوعد باعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا مقابل الحصول علي موافقة شخص علي الاتجار بشخص اخر له سيطرة عليه وبالتالي يتبين ان الوسيلة المستخدمة في جرائم الاتجار بالبشر دائما ما تكون من الوسائل المعيبة للارادة الفعلية للشخص الطبيعي</p>

<p>لا يعتد برضاء المجني عليه علي الاستغلال في اي من صور الاتجار بالبشر متي استخدمت فيها ايه وسيلة من الوسائل سالفه البيان</p>	
تعريف استعمال القوة او العنف او التهديد بهما.	
<p>الدليل الارشادي لجمع الادلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق انفاذ القانون ص34 و ص 35</p>	<p>تقع هذه الوسيلة باستعمال القوة او العنف او التهديد بهما علي شخص المجني عليه ويستوي بعد ذلك ان يقع ذلك مباشرة او بطريق غير مباشر كالتهديد بخطف احد ابناء المجني عليه. ولا يشترط لقيام القوة احداث اصابات بالمجني عليه او ان يكون الجاني حاملا سلاحا وبالنسبة للعنف تتحقق تلك الوسيلة بالضرب او احداث جروح ايا كانت الوسيلة المستخدمة سواء اكانت القوة البدنية للجاني او استعماله ادوات تؤثر علي ارادة المجني عليه وتحمله الخضوع له وعدم القدرة علي المقاومة.</p>
تعريف الاختطاف	
<p>1- الدليل الارشادي لجمع الادلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق انفاذ القانون ص 35. 2- نقض جنائي 3 ابريل 2000 مجموعة احكام محكمة النقض س 51 ق ص 373 رقم 68</p>	<p>1- الاختطاف هو انتزاع المجني عليه بغير ارادته من المكان الذي يقيم فيه وابعاده عنه ويتحقق ذلك بنقل المجني عليه الي محل اخر واخفائه تحقيقا لانتزاع المخطوف من بيئته وقطع صلته باهله. 2- ويتحقق الاختطاف بابعاد المجني عليه عن مكان اقامته الفعلية ونقله الي مكان اخر واخفائه به، وهو امر يتوافر في كل لحظة تمر علي المجني عليه في اثناء وجوده بالمكان المخطوف فيه.</p>
تعريف الاحتيال او الخداع.	
<p>1- نقض 9 ابريل 2001، مجموعة احكام محكمة النقض س 52 ق ص 428 رقم 71 2- نقض 8 نوفمبر 1943 مجموعة القواعد القانونية ج 1 ص 546.</p>	<p>1- هو كل فعل من افعال الغش والتدليس من شأنهما تمكين الجاني من خداع المجني عليه والتغريب به ويتحقق ذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التغريب بالمجني عليه وحمله علي مرافقة الجاني له او باستعماله اي وسيلة مادية او ادبية من شأنها سلب ارادته. 2- ولا يكفي لتحقق الاحتيال او الخداع مجرد الكذب العادي او الوعد الكاذب المجرد ما دام لم يتايد بفعل.</p>
تعريف استغلال السلطة	
<p>المادة رقم 1 من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر الصادر عن الامانة الفنية لمجلس وزراء العرب</p>	<p>السلطة هي الصلاحيات التي يخولها القانون لشخص ما يكون له بمقتضاها الرقابة والاشراف علي شخص اخر بحاجة الي تلك الرقابة وهذه السلطة اما ان</p>

<p>كل وضع يتمتع فيه الجاني بسلطة قانونية او فعلية تمكنه من السيطرة علي شخص اخر واستغلاله او تمكين اخرين من ذلك.</p>	<p>1. تكون سلطة قانونية : ومثال ذلك سلطة الولي او الوصي وسلطة رب العمل علي العمال لديه 2. واما ان تكون فعلية، ومثال ذلك سلطة الطبيب علي المريض وسلطة المدرس علي تلميذه وسلطة الزوج علي زوجته.</p>
تعريف استغلال حالة الضعف او الحاجة.	
<p>1- المادة رقم 1 من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر الصادر عن الامانة الفنية لمجلس وزراء العرب " استغلال حالة الضعف: استغلال حالة عجز جسدية او عقلية او نفسية او وضع قانوني معين او اي حالة تؤثر علي ارادة او تصرفات الضحية بحيث لا يكون لديه اي بديل حقيقي ومقبول سوي الخضوع للاستغلال الواقع عليه" 2- قرار مجلس الاتحاد الاوروبي بتاريخ 2002/6/19</p>	<p>1- قيام شخص باستغلال المرض العقلي او النفسي او العاهة الجسدية تمكنه من السيطرة عليه والتعامل فيه بغرض استغلاله مثال ذلك ان يقوم شخص باستغلال شخص عديم الاهلية في توزيع المخدرات 2- هي الحالة التي لا يكون للشخص اي بديل حقيقي او مقبول سوي الخضوع للاستغلال الواقع عليه.</p>
الوعد باعطاء او تلقي مبالغ مالية او الحصول علي موافقة شخص للاتجار باخر له سيطرة عليه.	
<p>الدليل الارشادي لجمع الادلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق انفاذ القانون ص 39</p>	<p>وتتحقق هذه الوسيلة عن طريق الوعد باعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا للحصول علي موافقة شخص له سيطرة علي شخص اخر للاتجار به وقد يكون الوعد باعطاء مبالغ نقدية كاعطاء الاب مبلغ نقدي لاستغلال ابنه في أعمال التسول وقد يكون الوعد بالتعيين في وظيفة مقابل موافقته علي استغلال زوجته في اعمال الدعارة.</p>
مكان وقوع الجريمة	
<p>مادة 2 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر يعد مرتكبا لجريمة الاتجار بالبشر كل من يتعامل باي صورة في شخص طبيعي بما في ذلك البيع ... سواء في داخل البلاد او عبر حدودها الوطنية اذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة او وذلك كله اذا كان التعامل بقصد الاستغلال ايا كانت صورته بما في ذلك الاستغلال في اعمال الدعارة (.....)</p>	<p>تقع جريمة الاتجار بالبشر سواء تم التعامل في الشخص الطبيعي داخل البلاد او عبر حدودها الوطنية ويقصد بالبلاد في هذا المقام : مصر ويقصد بوقوع الجريمة داخل البلاد : وقوع فعل التعامل داخل الحدود الجغرافية لمصر ويقصد بوقوع الجريمة عبر حدودها الوطنية: ان يقع فعل التعامل في الشخص الطبيعي خارج حدود مصر الجغرافية المعروفة.</p>
محل الفعل : من هو المجني عليه في جريمة الاتجار بالبشر	
<p>المادة (2) من قانون مكافحة الاتجار بالبشر</p>	<p>يجب أن تقع جريمة الاتجار بالبشر علي شخص طبيعي (الانسان) ولم تحدد المادة مواصفات خاصة في الشخص كالسن</p>

<p>يعد مرتكبا لجريمة الاتجار بالبشر كل من يتعامل باي صورة في شخص طبيعي</p> <p>وجاءت المادة 1 الفقرة الثالثة من القانون رقم 64 لسنة 2010 بتوضيح مفهوم المجني عليه بالنص علي ان المجني عليه هو الشخص الطبيعي الذي تعرض لاي ضرر مادي او معنوي، وعلي الاخص الضرر البدني او النفسي او العقلي او الخسارة الاقتصادية، وذلك اذا كان الضرر او الخسارة ناجما مباشرة عن جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.</p>	<p>او النوع، ويعد شخصا طبيعيا اي انسان من لحظة ولادته لحين وفاته.</p> <p>وفي تحديد مفهوم المجني عليه فإن الشخص الطبيعي يعد مجنيا عليه اذا لحقه اي نوع من الضرر وبالاخص الضرر البدني او الجسدي او النفسي او الخسارة المادية، بشرط ان يكون ذلك الضرر هو نتيجة مباشرة لجريمة من جرائم الاتجار بالبشر</p>
<p>هل يعتد برضاء المجني عليه في جرائم الاتجار بالبشر</p>	
<p>1. المادة (3) من قانون مكافحة الاتجار بالبشر</p> <p>لا يعتد برضاء المجني عليه علي الاستغلال في اي من صور الاتجار بالبشر متى استخدمت فيها اي وسيلة من الوسائل المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون.</p> <p>ولا يشترط لتحقيق الاتجار بالطفل وعديمي الاهلية استعمال اي وسيلة من الوسائل المشار اليها، ولا يعتد في جميع الاحوال برضائه او برضاء المسئول عنه او متولي.</p> <p>2. والوسائل المنصوص عليها في المادة (2) هي :</p> <p>يعد مرتكبا لجريمة الاتجار بالبشر كل من يتعامل باية صورة في شخص طبيعي</p> <p>اذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة او العنف او التهديد بهما او بواسطة الاختطاف او الاحتيال او الخداع او استغلال السلطة او استغلال حالة الضعف او الحاجة او الوعد باعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا مقابل الحصول علي موقفة شخص علي الاتجار بشخص اخر له سيطرة عليه.</p> <p>3. حقوق الانسان والاتجار بالبشر - صحيفة وقائع رقم 36 الصادر من الامم المتحدة - حقوق الانسان - مكتب المفوض السامي 2014 ص4 " ليس من الممكن الموافقة علي</p>	<p>1. الاصل العام في جرائم الاتجار بالبشر انها جرائم تتم دون ارادة المجني عليه حيث انه من غير المنطقي ان يوافق شخص بارادة حرة مستتيرة علي الاتجار به وعلي ذلك فانه كأصل عام لا يعتد برضاء المجني عليه حتي لو كان ذلك الرضاء مكتوبا او موثقا بأية طريقة ايا كانت، وبالتبعية ايضا لا يعتد برضاء برضاء المسئول عن المجني عليه او الشخص متولي تربيته</p> <p>2. وفي جميع الاحوال حتي يعتبر رضاء المجني عليه او وليه غير معتدا به يشترط ان يتم الاتجار باستخدام وسيلة من الوسائل المنصوص عليها بالمادة (2) والتي وردت علي سبيل الحصر.</p> <p>3. وفي حال كون المجني عليه طفلا او شخص عديم الاهلية فانه لا يشترط استخدام اي وسيلة بل يكفي كون المجني عليه طفلا او عديم الاهلية</p> <p>4. ويقصد بالطفل من دون ال 18 سنة في القانون المصري</p> <p>5. ويقصد بعديم الاهلية: عديم الأهلية هو من كان فاقد التمييز لصغر سنه او كان مصابا باضطراب نفسي أو عقلي.</p>

<p>الاتجار فقد سلم القانون الدولي لحقوق الانسان علي الدوام بان الحرية الشخصية الأصلية غير القابلة للتصرف تجعل الموافقة أمرا لا يعتد به في الحالات التي تسلب فيها تلك الحرية الشخصية ويتجلي هذا الفهم في عنصر الوسيلة من تعريف الاتجار بالبشر وكما لاحظ واضعوا البروتوكول منع الاتجار "عندما يثبت استخدام الخداع أو القسر أو القوة أو غير ذلك من الوسائل المحظورة تصبح الموافقة امرا لا اعتبار له ولا يجوز التذرع بها في الدفاع.</p> <p>4. نقض جنائي جلسة 14 مارس 1993 مجموعة احكام النقض س 44 رقم 35 ص 272</p>	
--	--

ما صور الاستغلال الواردة بقانون الاتجار بالبشر بالقانون المصري

<p>المادة 2 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر بمقصد الاستغلال ايا كانت صورته بما في ذلك الاستغلال في اعمال الدعارة وسائر اشكال الاستغلال الجنسي واستغلال الاطفال في ذلك وفي المواد الاباحية او السخرة او الخدمة قسرا او الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق او الاستعباد او التسول او استئصال الاعضاء او الانسجة البشرية او جزء منها"</p>	<ol style="list-style-type: none"> 1. الاستغلال في اعمال الدعارة 2. سائر اشكال الاستغلال الجنسي 3. استغلال الاطفال في ذلك وفي المواد الاباحية 4. السخرة او الخدمة قسرا او الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق او الاستعباد او التسول او استئصال الاعضاء او الانسجة البشرية او جزء منها
---	---

بما ان المشرع اورد صور الاستغلال مسبوقه بجملة (بما في ذلك) ما يفيد ان تلك الصور قد وردت علي سبيل المثال. ما هي الصور الاستغلال الاخرى التي قد ترد ويمكن اعتبارها اتجارا بالبشر حال اكتمال اركان الجريمة الاخرى ؟

<p>المادة 1 من الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق 1956 تتخذ كل من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية جميع التدابير التشريعية وغير التشريعية القابلة للتنفيذ العملي والضرورية للوصول تدريجيا وبالسرعة الممكنة إلي إبطال الأعراف والممارسات التالية أو هجرها، حيثما استمر وجودها، وسواء شملها أم لم يشملها تعريف "الرق" الوارد في المادة 1 من الاتفاقية الخاصة بالرق، الموقعة في جنيف يوم 25 أيلول/سبتمبر 1926:</p> <p>▪ إسام الدين، ويراد بذلك الحال أو الوضع الناجم عن ارتهان مدين بتقديم خدماته الشخصية أو خدمات</p>	<p>ورد بالاتفاقية التكميلية لإبطال الرق الصور التاليه للاستغلال</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. إسام الدين: استغلال حالة دين المجني عليه 2. القنانة: الحالة التي يكون فيها الشخص وفقا لعرف او قانون بإن يقيم ويعمل بمكان ودون ان يكون له ان يملك حرية تغيير وضعه 3. ايا من الممارسات التي تتيح ايا من 5. الوعد بتزويج الفتاة 6. التنازل عن الزوجة او الابناء او اعتبارهما ارثا <p>وفيما يخص التشريعات العربية المقارنة وردت الصور الاتية:</p>
--	--

<p>شخص تابع له ضمانا لدين عليه، إذ كانت القيمة المنصفة لهذه الخدمات لا تستخدم لتصفية هذا الدين أو لم تكن مدة هذه الخدمات أو طبيعتها محددة</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ (ب) القنانة، ويراد بذلك حال أو وضع أي شخص ملزم، بالعرف أو القانون أو عن طريق الاتفاق، بأن يعيش ويعمل علي أرض شخص آخر وأن يقدم خدمات معينة لهذا الشخص، بعوض أو بلا عوض، ودون أن يملك حرية تغيير وضعه ▪ (ج) أي من الأعراف أو الممارسات التي تتيح: <ol style="list-style-type: none"> a. "1" الوعد بتزويج امرأة، أو تزويجها فعلا، دون أن تملك حق الرفض، ولقاء بدل مالي أو عيني يدفع لأبويها أو للوصي عليها أو لأسرتها أو لأي شخص آخر أو أية مجموعة أشخاص آخري b. "2" منح الزوج أو أسرته أو قبيلته حق التنازل عن زوجته لشخص آخر، لقاء ثمن أو عوض آخر، "3" إمكان جعل المرأة، لذي وفاة زوجها، إرثا ينتقل إلي شخص آخر، c. (د) أي من الأعراف أو الممارسات التي تسمح لأحد الأبوين أو كليهما، أو للوصي، بتسليم طفل أو مراهق دون الثامنة عشرة إلي شخص آخر، لقاء عوض أو بلا عوض، علي قصد استغلال الطفل أو المراهق أو استغلال عمله. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص مرسوم ملكي رقم م/40 وتاريخ 1430/7/21هـ الخاص بالمملكة العربية السعودية بالمادة الثانية: اجراء التجارب الطبية 2. ورد في القانون رقم 164 بتاريخ 2011/8/24 المادة 1586: استغلال الاطفال في النزاعات المسلحة كاحد صور الاتجار بالبشر 3. ورد في القانون رقم 164 بتاريخ 2011/8/24 المادة 1586: الاستغلال القسري في العمليات الارهابية 4. الاستغلال في ترويج المخدرات 5. الاستغلال في ترويج الاسلحة 6. قد ورد بالقانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 في شأن مكافحة الاتجار بالبشر المنشور بالجريدة الرسمية العدد 457 السنة السادسة والثلاثون 23 محرم 1427 هـ الخاص بدولة الامارات العربية المتحدة بالمادة 1 مكرر 1: التجنيد كاحد صور التعامل.
تعريف الاستغلال الجنسي	
<p>المادة رقم 1 من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر الصادر عن الامانة الفنية لمجلس وزراء العرب</p> <p>استخدام شخص ذكرا كان او انثي لارضاء شهوات الغير باي صورة كانت او اتيان اي من افعال الاغتصاب او هتك العرض او اي جريمة اخري من جرائم العرض او اتيان اي فعل او عمل فاضح ومخل بالحياء عليه او استغلاله في انتاج رسومات او صور او مشاهد او افلام</p>	<p>هو استخدام شخص ذكرا كان ام انثي لارضاء شهوات الغير باي صورة كانت ومن صور الاستغلال الجنسي</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. استخدام الضحية في اعمال جنسية مثل ارتكاب فعل الاغتصاب او هتك العرض عليه او في اعمال الدعارة 2. استخدام الضحية في انتاج صور او مشاهد اباحية. <p>ومن هنا يتضح الفارق بين الاستغلال الجنسي و اعمال الدعارة : حيث ان الاستغلال الجنسي مفهومه اوسع من الدعارة فالدعارة تعد صورة من صور الاستغلال الجنسي والعكس غير صحيح.</p>

<p>اباحية او تادية اعمال واداء عروض او غير ذلك من الممارسات الاباحية"</p>	
تعريف السخرة	
<p>1- المادة 2 من اتفاقية العمل الدولية رقم 29 الخاصة بالسخرة او بالعمل الاجباري لعام 1930 وقد انضمت مصر لهذه الاتفاقية بالقانون رقم 510 لسنة 1955</p> <p>2- المادة رقم 1 من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر الصادر عن الامانة الفنية لمجلس وزراء العرب " السخرة هي التكليف بعمل بلا اجر "</p>	<p>1-هي كل عمل او او خدمة تؤخذ عنوة من اي شخص تحت تهديد باية عقوبة والتي لم يتطوع هذا الشخص بادائها بمحض اختياره.</p> <p>2-السخرة هي التكليف بعمل بلا اجر</p>
ما هي الخدمة قسرا؟	
<p>المادة رقم 1 من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر الصادر عن الامانة الفنية لمجلس وزراء العرب:</p> <p>الخدمة قسرا هو " اي عمل او خدمة انتزعت من اي شخص رغما عنه من خلال استخدام القوة او التهديد باستخدامها او اي من وسائل الاكراه الاخرى ولم يقدم الضحية نفسه طواعية سواء تم ذلك باجر او بغير اجر. "</p>	<p>الخدمة قسرا هي اجبار الشخص الطبيعي علي العمل دون ارادته باستخدام اي وسيلة من الوسائل المعيبة للارادة.</p>
ما هو تعريف الرق؟	
<p>المادة 1 من الاتفاقية الخاصة بالرق، وقعت في جنيف يوم 25 أيلول/سبتمبر 1926، تاريخ بدء النفاذ: 9 آذار/مارس 1927</p> <p>من المتفق عليه أن يستخدم في هذه الاتفاقية التعريفان التاليان:</p> <p>1 "الرق" هو حالة أو وضع أي شخص تمارس عليه السلطات الناجمة عن حق الملكية، كلها أو بعضها،</p> <p>المادة رقم 1 من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر الصادر عن الامانة الفنية لمجلس وزراء العرب الرق</p>	<p>الرق" هو حالة أو وضع أي شخص تمارس عليه السلطات الناجمة عن حق الملكية، كلها أو بعضها.</p>

<p>الرق هو حيازة انسان او التصرف فيه علي اي نحو علي اعتبار انه رقيق ويشمل ذلك حرمان الشخص من حريته باي وسيلة بغير وجه قانوني.</p>	
ما هو تعريف الاسترقاق؟	
<p>المادة رقم 1 من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر الصادر عن الامانة الفنية لمجلس وزراء العرب الاسترقاق هو ادخال شخص في الرق بممارسة اي من السلطات المترتبة علي حق الملكية او هذه السلطات جميعها عليه بما في ذلك ممارسة هذه السلطات في سبيل الاتجار بالبشر ولا سيما النساء والاطفال.</p>	<p>هو حالة وضع اي شخص تمارس عليه السلطات الناجمة عن الملكية كلها او بعضها ويتحقق ذلك بادخال شخص في الرق بممارسة اي من السلطات المترتبة علي حق الملكية او هذه السلطات جميعها عليه بما في ذلك ممارسة هذه السلطات في سبيل الاتجار بالبشر ولا سيما النساء والاطفال.</p>
ما هو تعريف الممارسات الشبيهة بالرق؟	
<p>المادة رقم 1 من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر الصادر عن الامانة الفنية لمجلس وزراء العرب مثل ايسار الدين والقنانة والعمل القسري والاجباري بما في ذلك التجنيد القسري والاجباري للاطفال للاستخدام في صراعات مسلحة والزواج القسري او اي من الاعراف والممارسات التي تتيح وضع شخص تحت تصرف شخص اخر</p>	<p>اي من الاعراف التي تتيح وضع شخص تحت تصرف شخص اخر مثل اسار الدين والقنانة والزواج القسري. وقد ذكر تعريف المماؤسات الشبيهة بالرق في المادة 1 من الاتفاقية التكميلية لابطال الرق وتجارة الرقيق والممارسات الشبيهة بالرق لعام 1956.</p>
تعريف اسار الدين؟	
<p>المادة رقم 1 من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر الصادر عن الامانة الفنية لمجلس وزراء العرب اسار الدين هو الوضع الناشئ عن ارتهان المدين بتقديم خدماته الشخصية اوخدمات شخص تابع له ضمانا لدين او لم القيمة المنصفة لهذه الخدمات لا تستخدم لتصفية هذا الدين او لم تكن مدة هذه الخدمات او طبيعتها محددة عليه اذا كانت قيمة تلك الخدمات بعد تقييمها بشكل معقول لايمكن ان تقي بهذا الدين او اذا لم يتم تحديد وحصر الدين او تحديد مدة او طبيعة تلك الخدمات".</p>	<p>يراد بذلك الحال او الوضع الناجم عن ارتهان مدين بتقديم خدماته الشخصية او خدمات شخص تابع له ضمانا لدين او لم القيمة المنصفة لهذه الخدمات لا تستخدم لتصفية هذا الدين او لم تكن مدة هذه الخدمات او طبيعتها محددة</p>
تعريف الزواج القسري؟	
<p>المادة رقم 1 من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر الصادر عن الامانة الفنية لمجلس وزراء العرب</p>	<p>اي من الاعراف او الممارسات التي تتيح او تسمح بما يلي: الوعد بتزويج امرأة او تزويجها فعلا دون ان تملك حق الرفض ولقاء بدل مالي او عيني يدفع لابويها او للوصي عليها او لاسرتها او لاي شخص اخر او ايه مجموعة اشخاص اخري</p>

<p>الزواج القسري اي من الاعراف اوالممارسات التي تتيح الوعد بتزويج امرأة او طفلة او تزويجها فعلا دون ان تملك حق الرفض لقاء بديل مالي اوعيني يدفع لابويها اوللوصي عليها او لاسرتها او لأي شخص او اي مجموعة اشخاص اخري اومنح الزوج اواسرته اوعائلته اوقبيلته اوعشيرته حق التنازل عن زوجته لشخص اخر لقاء ثمن اوعرض اخر او جعل المرأة لدي وفاة زوجها ارثا ينتقل الي شخص اخر.</p>	<p>منح الزوج او اسرته او قبيلته حق التنازل عن زوجته لشخص اخر لقاء ثمن او عوض اخر امكان جعل المرأة لدي وفاة زوجها ارثا ينتقل الي شخص اخر.</p>
ما هو الاستعباد؟	
<p>المادة رقم 1 من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر الصادر عن الامانة الفنية لمجلس وزراء العرب</p>	<p>حاله او وضع اي شخص يخضع لشروط العمل اويلتزم بالعمل اوباداء خدمات اوكلتا هاتين الحاليتين بحيث لايستطيع الخلاص منهما او تغييرهما.</p>
ما هو القنانة؟	
<p>المادة رقم 1 من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر الصادر عن الامانة الفنية لمجلس وزراء العرب القنانة هي حالة او وضع اي شخص ملزم، طبقا لعرف او قانون او عن طريق الاتفاق بان يعيش ويعمل علي ارض شخص اخر وان يقدم خدمات معينة لهذا الشخص بعوض او بلا بعوض او بلا عوض ودون ان يملك حرية تغيير وضعه.</p>	<p>يراد بذلك حال او وضع اي شخص ملزم بالعرف او القانون او عن طريق الاتفاق بان يعيش ويعمل علي ارض شخص اخر وان يقدم خدمات معينة لهذا الشخص بعوض او بلا عوض ودون ان يملك حرية تغيير وضعه.</p>
ما الذي قد يدفع الضحية بقبول وقوع جريمة الاتجار بالبشر عليه؟	
<p>سياسية تجريم وملاحقة الاتجار بالبشر - دكتور حازم حسن الجمل - دار الفكر والقانون صفحة 17" حددت اغلب الاتجاهات اهد دوافع جريمة الاتجار بالبشر في الاتي: الفقر والرغبة في الحصول علي مستوي معيشي افضل في مكان اخر. البنية الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة وقلة فرص العمل. الهجرة والظروف التي يعيشها المهاجرون بشكل عام. المسؤولية الملقاة علي عاتق الأطفال في دعم عائلاتهم. العنف ضد الأطفال والنساء.</p>	

<p>ازدياد الطلب العالمي علي العمالة غير القانونية والرخيصة والمستضعفة.</p>	
<p>ما هي عقوبة جريمة الاتجار بالبشر</p>	
<p>المادة (4) من قانون مكافحة الاتجار بالبشر مع عدم الاخلال بأى عقوبة اشد منصوص عليها في اي قانون اخر، يعاقب علي الجرائم المنصوص عليها في المواد التالية بالعقوبات المقررة لها</p> <p>المادة (5) من قانون مكافحة الاتجار بالبشر يعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالبشر بالسجن المشدد وبغرامة لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تتجاوز مائتي الف جنيه اوب غرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع ايهما اكبر .</p> <p>المادة (13) من قانون مكافحة الاتجار بالبشر يحكم في جميع الاحوال بمصادرة الاموال او الامتعة او وسائل النقل او الادوات المتحصلة من اي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، او التي استعملت في ارتكابها، مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية</p>	<p>العقوبة الاصلية لجريمة الاتجار في البشر السجن المشدد + غرامة 50 ل 200 الف او بغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع. وذلك ما لم ينص اي قانون اخر علي عقوبة اشد</p> <p>العقوبة التكميلية: الحكم بمصادرة الاموال او الامتعة او وسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة</p>
<p>ما هي الحالات التي تشدد فيها العقوبة؟ (الظرف المشدد للجريمة) وما هي العقوبة المشددة؟</p>	
<p>المادة 6 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر يعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالبشر بالسجن المؤبد والغرامة التي لا تقل عن مائة الف جنية ولا تتجاوز خمسمائة الف جنية في اي من الحالات الاتية:</p> <p>1- اذا كان الجاني قد اسس او نظم او ادار جماعة اجرامية منظمة لاغراض الاتجار بالبشر او تولي قيادة فيها او كان احد اعضائها او منضما اليها او كانت الجريمة ذات طابع عبر وطني</p> <p>2- اذا ارتكب الفعل بطريق التهديد بالقتل او بالاذي الجسيم او التعذيب البدني او النفسي او ارتكب الفعل شخص يحمل سلاحا</p> <p>3- اذا كان الجاني زوجا للمجني عليه او من احد اصوله او فروعه او ممن له الولاية عليه او كان مسؤولا عن ملاحظته او تربيته او ممن له سلطة عليه</p> <p>4- اذا كان الجاني موظفا عاما او مكلفا بخدمة عامة وارتكب جريمته باستغلال الوظيفة او الخدمة العامة</p>	<p>العقوبة المشددة هي السجن المؤبد و غرامة لا تقل عن 100 الف جنيه ولا تتجاوز 500 الف جنيه في اي من الحالات التالية :</p> <p>1. اذا كان الجاني قد اسس او نظم او ادار جماعة اجرامية منظمة لغرض الاتجار بالبشر او تولي قيادة فيها او كان احدا اعضائها او كان منضما اليها</p> <p>2. اذا كانت الجريمة ذات طابع عبر وطني</p> <p>3. اذا ارتكب الجريمة بالتهديد بالقتل او بالاذي الجسيم او التعذيب البدني او النفس اذا كان الجاني يحمل سلاحا</p> <p>4. اذا كان الجاني زوجا للمجني عليه او من احد اصوله او فروعه او ممن له الولاية عليه او كان مسؤولا عن ملاحظته او تربيته او ممن له سلطة عليه</p> <p>5. اذا كان الجاني موظفا عاما او مكلفا بخدمة عامة وارتكب جريمته باستغلال الوظيفة او الخدمة العامة</p> <p>6. اذا نتج عن الجريمة وفاة المجني عليه</p> <p>7. اذا نتج عن الجريمة اصابة المجني عليه بعاهة مستديمة او بمرض لا يرجى الشفاء منه</p>

<p>5- إذا نتج عن الجريمة وفاة المجني عليه أو إصابته بعاهة مستديمة أو بمرض لا يرجى الشفاء منه</p> <p>6- إذا كان المجني عليه طفلاً أو من عديمي الأهلية أو من ذوي الإعاقة</p> <p>7- إذا ارتكبت الجريمة بواسطة جماعة إجرامية منظمة"</p>	<p>8. إذا كان المجني عليه طفلاً</p> <p>9. إذا كان المجني عليه من عديمي الأهلية أو من ذوي الإعاقة</p> <p>10. إذا ارتكبت الجريمة بواسطة جماعة إجرامية منظمة</p>
تعريف الجماعة الإجرامية المنظمة؟	
<p>المادة 1 الفقرة الأولى من قانون مكافحة الاتجار بالبشر</p> <p>الجماعة الإجرامية المنظمة هي الجماعة المؤلفة وفق تنظيم معين من ثلاثة أشخاص علي الأقل للعمل بصفة مستمرة أو لمدة من الزمن بهدف ارتكاب جريمة محددة أو أكثر من بينها جرائم الاتجار بالبشر وحدها أو مع غيرها وذلك من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر علي منفعة مادية أو معنوية.</p>	<p>مجموعة مؤلفة من 3 أشخاص أو أكثر (إذا تكونت من شخصين لا تعد جماعة إجرامية منظمة)، يعملون بهدف ارتكاب جريمة محددة (جريمة الاتجار بالبشر) أو عدة جرائم (بيع المخدرات) من بينهم الاتجار بالبشر سواء إذا كانت الجريمة الرئيسية هي الاتجار بالبشر أو مع عدة جرائم أخرى ويكون الهدف من ارتكاب الجرائم هو الحصول علي منفعة مادية أو معنوية بشكل مباشر أو غير مباشر</p>
ما تعريف الجريمة ذات الطابع عبر الوطني؟	
<p>المادة 1 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر</p> <p>في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بكل من العبارات والكلمات الاتية المعاني المبينة قرين كل منها</p> <p>الفقرة (2) الجريمة ذات الطابع عبر الوطني: ايه جريمة ارتكبت في اكثر من دولة او ارتكبت في دولة واحدة وتم الاعداد او التخطيط لها او التوجيه او الاشراف عليها او تمويلها في دولة اخري او بواسطتها او ارتكبت في دولة واحدة عن طريق جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في اكثر من دولة او ارتكبت في دولة واحدة وكانت لها اثار في دولة اخري.</p>	<p>الجريمة ذات الطابع عبر الوطني قد تكون ايا مما يلي</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. جريمة ارتكبت في اكثر من دولة (قيام الجاني بالتجارة في الاعضاء في مصر والسودان والصومال) 2. جريمة ارتكبت في دولة واحدة وتم الاعداد او التخطيط لها او التوجيه او الاشراف عليها او تمويلها في دولة اخري او بواسطتها ومثال ذلك قيام الجاني بالتجارة في الاعضاء بارتكاب الجريمة في مصر فقط ولكن قام بأي مما يلي خارج مصر <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاعداد : القيام بتجهيز معدات الجريمة كالسيارات والاسلحة خارج مصر ▪ التخطيط: وضع الخطة لتنفيذ الجريمة وهو بالصومال ونفذها في مصر ▪ التوجيه: قيام الجاني الاصلي بتوجيه القائم الفعليين بالجريمة وهمقيم خارج مصر . ▪ الاشراف: متابعة اعمال القائمين علي الجريمة من خارج مصر ▪ التمويل: توفير وتسليم الاموال والمعدات للقائمين من خارج مصر . ▪ بواسطة دولة اخري: كأن تكون دولة ما ممولة للجريمة

	<p>3. جريمة ارتكبت في دولة واحدة عن طريق جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة (مثال قيام الجماعة الإجرامية المنظمة بنشاط إجرامي في مصر وكان المعتاد لهذه الجماعة ان بذات النشاط في عدة دول اخري فالعبرة هنا بطبيعة الجماعة)</p> <p>4. جريمة ارتكبت في دولة واحدة وكانت لها اثار في دولة اخري (مثال ارتكاب جريمة التجنيد في اعمال الارهاب الالكتروني وكان مقر ذلك دولة قطر وقيام المجندين ببث رسائل ارهابية ضد الشعب المصري).</p>
ما هي الجرائم الأخرى المنصوص عليها في قانون الاتجار بالبشر رقم 64 لسنة 2010؟	
<p>المواد من 7 الي 12 من قانون الاتجار بالبشر</p>	<ol style="list-style-type: none"> 1. جريمة حمل الاشخاص علي الادلاء بشهادة زور او الادلاء بمعلومات غير صحيحة او كتمان امر من الامور. 2. جريمة اخفاء احد الجناة او الاشياء المتحصلة من جريمة الاتجار بالبشر 3. جريمة كشف هوية المجني عليه او الشهود او امداده بمعلومات غير صحيحة 4. جريمة التحريض علي ارتكاب جريمة اتجار بالبشر 5. مسئولية المسئول عن الادارة الفعلية للشخص الاعتباري اذا تمت جريمة الاتجار بواسطة شخص اعتباري؟ 6. جريمة عدم الابلاغ عن جريمة اتجار بالبشر
كيف تقع جريمة حمل الاشخاص علي الشهادة الزور في جرائم الاتجار بالبشر. وما هي العقوبة المقررة لها؟	
<p>المادة 7 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر "يعاقب بالسجن كل من استعمل القوة او التهديد او عرض عطية او مزية من اي نوع او وعد بشئ من ذلك لحمل شخص اخر علي الادلاء بشهادة زور او كتمان امر من الامور او الادلاء باقوال غير صحيحة في ايه مرحلة من مراحل جمع الاستدلالات او التحقيق او المحاكمة في اجراءات تتعلق بارتكاب ايه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون"</p>	<p>1- يتمثل الركن المادي في جريمة الشهادة الزور في جرائم الاتجار بالبشر في ارتكاب صورة او اكثر من صور السلوك الاجرامي وهي</p> <ul style="list-style-type: none"> - استعمال القوة او التهديد - او عرض عطية او مزية من اي نوع - او الوعد بشئ من ذلك بهدف <p>لحمل شخص علي الادلاء بشهادة زور، او كتمان امر من الامور او الادلاء باقوال او معلومات غير صحيحة في اي مرحلة من مراحل جمع الاستدلالات او التحقيق او المحاكمة في اجراءات تتعلق بارتكاب جريمة اتجار بالبشر</p> <p>2- الركن المعنوي : العلم والإرادة</p>

	<p>3- العقوبة المقررة لجريمة حمل الاشخاص علي الشهادة الزور هي السجن</p>
<p>ما هي جريمة اخفاء احد الجناة او الاشياء المتحصلة من جريمة الاتجار بالبشر وكيف تتحقق وما هي العقوبة المقررة لها</p>	
<p>المادة 8 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر يعاقب بالسجن كل من اخفي احد الجناه او الاشياء او الاموال المتحصلة من اي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون او تعامل فيها او اخفي ايا من المعالم الجريمة او ادواتها مع علمه بذلك ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقاب اذا كان من اخفي الجناة زوجا او احد اصوله او فروعه"</p> <p>مادة 144 من قانون العقوبات كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصاً فر بعد القبض عليه أو متهماً بجناية أو جنحة أو صادراً في حقه أمر بالقبض عليه وكذا كل من أعانه بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقاً للأحكام الآتية: إذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالإعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع. وإذا كان محكوماً عليه بالسجن المؤبد أو المشدد أو كان متهماً بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة الحبس. وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين. ولا تسري هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبنائه أو أجداده أو أولاده أو أحفاده."</p>	<p>1- الركن المادي: يتحقق الركن المادي في تلك الجريمة باتخاذ صورة او اكثر من صور السلوك الاجرامي المتمثلة في - اخفاء احد الجناة او الاشياء او الاموال المتحصلة من هذه الجرائم او التعامل فيها او اخفاء اي من معالم الجريمة او ادواتها مع علمه بذلك.</p> <p>2- الركن المعنوي: العلم والارادة</p> <p>3- العقوبة: السجن</p> <p>4- الاعفاء من العقوبة: ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقاب اذا كان من اخفي الجناة زوجا او احد اصوله او فروعه" ويلاحظ في جرائم الاتجار بالبشر ما يلي - اولا: توحيد عقوبة اخفاء الجناة او الاشياء بالسجن خلافا لما جاء بقانون العقوبات حيث العقوبات تتراوح فيما بين الحبس مدة لا تزيد عن سنتين الي السجن 7 سنوات - ثانيا: الاصل العام في قانون العقوبات ان الاعفاء وجوبيا اذا كان من اخفي الجناه زوجا او احد اصوله او فروعه ولكن الاستثناء جاء في القانون رقم 64 لسنة 2010 حيث جعل الاعفاء جوازي للمحكمة تقدره محكمة الموضوع.</p>
<p>ما هي جريمة كشف هوية المجني عليهم او الشهود عقوبة جريمة كشف هوية المجني عليهم والشهود؟</p>	
<p>المادة 9 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر يعاقب بالسجن كل من افصح او كشف عن هوية المجني عليه او الشاهد بما يعرضه للخطر او يصيبه بالضرر او سهل اتصال الجناة به او امده بمعلومات غير صحيحة عن حقوقه القانونية بقصد الاضرار به او الاخلال بسلامته البدنية او النفسية او العقلية.</p>	<p>1- الركن المادي: القيام بكشف هوية المجني عليهم او الشهود باي وسيلة كانت.</p> <p>2- الركن المعنوي: العلم والارادة. والقصد الخاص في الجريمة هو ان يكون كشف هوية الشهود او المجني عليهم بقصد الاضرار بهم</p> <p>3- العقوبة: السجن</p>

ما هي جريمة التحريض علي ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر ؟

<p>مادة 10 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر</p> <p>يعاقب بالسجن كل من حرض بايه وسيلة علي ارتكاب جريمة من الجرائم المشار اليها في المواد السابقة ولو لم يترتب علي التحريض اثر "</p> <p>الصورة العادية للجريمة هي تلك التي يرتكبها فاعل بمفرده سواء تحققت نتيجتها او قفت عند حد الشروع ولكن قد يحصل ان يساهم عدد من الاشخاص في الجريمة وقد تكون هذه المساهمة اصلية او تبعية وقد نص المشرع المصري علي عقوبة السجن لكل من حرض بايه وسيلة علي ارتكاب جريمة من جرائم الاتجار بالبشر المنصوص عليها قانونا ولو لم يترتب علي التحريض اثر وتكون العقوبة هي السجن.</p>	<p>الركن المادي: قيام الجاني بالتحريض حتي لو لم تتم الجريمة</p> <p>الركن المعنوي: العلم والارادة</p> <p>العقوبة: السجن</p> <p>القاعدة العامة فيما يتعلق بالتحريض، انه مجرد وسيلة من وسائل الاشتراك في الجريمة بحيث لا تتعدد مسؤولية المحرض الا بوقوع الجريمة التي حرض عليها سواء وقعت تامة او وقعت عند حد الشروع.</p> <p>فلكي يكون التحريض جنائيا اي مجلبا للمسئولية الجنائية للمحرض ان يكون التحريض مؤثرا، فلا يعتد قانون العقوبات بالتحريض اذا لم يترتب عليه اثر وهو وقوع الجريمة التي حث عليها او علي الاقل الشروع فيها.</p> <p>وقد خرج المشرع في قانون مكافحة الاتجار بالبشر علي القاعدة العامة في قانون العقوبات التي تشترط لانعقاد مسؤولية المحرض وقوع الجريمة التي حرض عليها سواء وقعت تامة او وقعت عند مرحلة الشروع اذا كان معاقبا عليه.</p>
--	--

حال وقوع جريمة اتجار بالبشر بواسطة شخص اعتباري. علي من تقع المسؤولية الجنائية؟

<p>المادة (11) من قانون الاتجار بالبشر</p> <p>يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري إذا ارتكبت أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بواسطة أحد العاملين في الشخص الاعتباري باسمه ولصالحه، بذات العقوبات المقررة عن الجريمة المرتكبة إذا ثبت علمه بها أو إذا كانت الجريمة قد وقعت بسبب إخلاله بواجبات وظيفته. ويكون الشخص الاعتباري مسئولا بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات إذا كانت الجريمة قد ارتكبت من أحد العاملين به باسمه ولصالحه، وتأمّر المحكمة في الحكم الصادر بالإدانة بنشر الحكم على نفقة الشخص الاعتباري في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار، ويجوز للمحكمة أن تقضي بوقف نشاط الشخص الاعتباري لمدة لا تتجاوز سنة.</p>	<p>تقع عقوبة عن المسئول عن ادارة الشخص الاعتباري ادارة فعلية وذلك في حالة ارتكاب ايه جريمة من جرائم الاتجار بالبشر (المنصوص عليها في القانون رقم 64 لسنة 2010) وذلك اذا تمت الجريمة بواسطة او عن طريق احد العاملين بالشخص الاعتباري باسم المسئول عن الادارة الفعلية للشخص الاعتباري او لصالحه ويجب لتطبيق العقوبة علي المسئول عن الادارة الفعلية للشخص الاعتباري ان يكون قد علم بارتكاب الجريمة او انها قد وقعت بسبب اخلاله بواجبات وظيفته، كما يكون الشخص الاعتباري مسئولا بالتضامن عن ما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات اذا كانت الجريمة قد ارتكبت من احد العاملين به ولصالحه كما يجوز الحكم بوقف نشاط الشخص الاعتباري لمدة لا تتجاوز السنة، كما تامر المحكمة في الحكم بالادانة بنشر الحكم علي نفقة الشخص الاعتباري في جريدتين يوميتين واسعتين الانتشار.</p>
---	--

ما هي جريمة العلم وعدم الإبلاغ عن جريمة اتجار بالبشر؟

<p>المادة 12 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر</p>	<p>1- الركن المادي : العلم بارتكاب جريمة اتجار بالبشر او بالشروع بارتكاب جريمة</p>
--	--

<p>"يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة الاف جنية او باحدي هاتين العقوبتين، كل من علم بارتكاب اي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون او بالشروع فيها ولم يبلغ السلطات المختصة بذلك، فاذا كان الجاني موظفا عاما ووقعت الجريمة اخلايا بواجبات وظيفته كان الحد الاقصى للحبس خمس سنوات.</p> <p>وللمحكمة الاعفاء من العقاب اذا كان المتخلف عن الابلاغ زوجا للجاني او كان من احد اصوله او فروع او اخوته او اخواته.</p> <p>مادة 145 من قانون العقوبات</p> <p>كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء إما بإيواء الجاني المذكور وإما بإخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقاً للأحكام الآتية:</p> <p>إذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالإعدام تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين.</p> <p>وإذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالسجن المؤبد أو المشدد أو السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة.</p> <p>أما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور. وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها.</p> <p>ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني."</p>	<p>و يتحقق ذلك اذا كان من علم شخص مكلف بخدمة عامة ام لا ويعتبر ذلك خروجا عن الاصل العام حيث المشرع يوجب علي الموظف العام او المكلف بخدمة عامة فقط الابلاغ عن الجريمة التي يعلم بها اثناء تادية وظيفته او بسببها.</p> <p>2- الركن المعنوي</p> <p>3- العقوبة : 6 شهولا + غرامة وتشدد لعقوبة في حالة اذا كان العالم بالجريمة موظف عام او مكلف بخدمة عامة وذلك بمناسبة وظيفته.</p> <p>4- الاعفاء من العقوبة: الاعفاء من العقوبة يكون جوازي في حالة اذا كان المبلغ زوجا للجاني او من اصول او فروع الجاني</p>
ما هو الموظف العام ومن هو الشخص المكلف بخدمة عامة	
<p>1. الدعوي رقم 2172 لسنة 2 ق جلسة 1959/2/4، مجموعة احكام القضاء الاداري السنة 12، 13 ص 199 الموظف العام هو الشخص الذي يعهد اليه بعمل دائم لخدمة مرفق عام تديره الدولة او احد اشخاص القانون العام بالطريق المباشر.</p>	<p>1- الموظف العام هو الشخص الذي يعهد اليه بعمل دائم لخدمة مرفق عام تديره الدولة او احد اشخاص القانون العام بالطريق المباشر.</p> <p>2- صفة الموظف العام تنسحب علي كل العاملين في الدولة ممثلة في سلطاتها التشريعية والتنفيذية</p>

<p>2. الدليل الإرشادي لجمع الأدلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق انفاذ القانون ص 63 وص 64 لم يتضمن قانون العقوبات تعريفا للموظف العام وازاء صمت المشرع الجنائي عن تحديد المقصود بالموظف العام فلا مفر من الرجوع الي القانون الاداري، وقد خلت قوانين الوظيفة العامة من وضع تعريف للموظف العام فقد اجتهد القضاء الاداري لتحديد المقصود بالموظف العام. علي ذلك فان صفة الموظف العام تتسحب علي كل العاملين في الدولة ممثلة في سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلي كل العاملين في الوزارات والهيئات والادارات المختلفة سواء كانت ادارية ام اقتصادية.</p> <p>3. الدليل الإرشادي لجمع الأدلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق انفاذ القانون ص 66: المكلف بخدمة عامة هو كل من يقوم باداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناء علي تكليف صادر اليه من موظف عام يملك هذا التكليف بمقتضي القوانين او النظم المقررة وذلك بالنسبة للعمل المكلف به وفي حدوده والمكلف بخدمة عامة قد لا يكون موظفا عاما وقد يكون كلف بخدمة عامة خارج الوظيفة</p>	<p>والقضائية وعلي كل العاملين في الوزارات والهيئات والادارات المختلفة سواء كانت ادارية ام اقتصادية.</p> <p>3- المكلف بخدمة عامة هو كل من يقوم باداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناء علي تكليف صادر اليه من موظف عام يملك هذا التكليف بمقتضي القوانين او النظم المقررة وذلك بالنسبة للعمل المكلف به وفي حدوده والمكلف بخدمة عامة قد لا يكون موظفا عاما وقد يكون موظفا عاما كلف بخدمة عامة خارج اختصاصه الوظيفي</p>
ما هي حالات الاعفاء من العقوبة في القانون رقم 64 لسنة 2010؟	
<p>المادة 15 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر إذا بادر أحد الجناة بإبلاغ أي من السلطات المختصة بالجريمة ومرتكبها قبل علم السلطات بها، تقضي المحكمة بإعفائه من العقوبة إذا أدى بلاغه إلي ضبط باقي الجناة والأموال المتحصلة من هذه الجريمة. وللمحكمة الإغفاء من العقوبة الأصلية، إذا حصل الإخبار بعد علم السلطات بالجريمة وأدى إلي كشف باقي الجناة</p>	<p>تكون الاعفاء من العقوبة في جرائم الاتجار بالبشر في حالتين:</p> <p>- إذا بادر احد الجناة بإبلاغ السلطات المختصة بالجريمة ومرتكبها قبل علم السلطات بها وادي ابلاغه الي ضبط باقي الجناه والاموال المتحصلة من هذه الجريمة.</p>

<p>وضبطهم وضبط الأموال المتحصلة منها . ولا تنطبق أي من الفقرتين السابقتين إذا نتج عن الجريمة وفاة المجني عليه أو إصابته بمرض لا يرجى الشفاء منه أو بعاهة مستديمة.</p>	<p>- كما يجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة الاصلية اذا كان الابلاغ بعد علم السلطات ولكنه ادي الي ضبط باقي الجناه والاموال المتحصلة ولا يطبق الاعفاء اذا نتج عن الجريمة وفاة المجني عليه او اصابته بمرض لا يرجى الشفاء منه او بعاهة مستديمة.</p>
<p>هل هناك مسؤولية جنائية او مسؤولية مدنية علي المجني عليهم في جرائم الاتجار بالبشر؟</p>	
<p>المادة 21 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر لا يعد المجني عليه مسؤولا مسؤولية جنائية او مدنية عن اي جريمة من جرائم الاتجار بالبشر متي نشأت او ارتبطت مباشرة بكونه مجنيا عليه.</p>	<p>قد اعفي قانون الاتجار بالبشر المجني عليه من اي مسؤولية جنائية او مدنية في حال ارتكاب المجني لهذه الجرائم بصفته ضحية في جريمة اتجار بشر اعفي القانون المجني عليه من اي مسؤولية جنائية او مدنية من اي جريمة يكون قد ارتكبها المجني عليه متي ارتبطت الجريمة بكونه مجنيا عليه حيث ان القصد الجنائي غير متوافر بسبب انعدام الارادة</p>
<p>ما هي صور الحماية التي الزمها القانون لضحايا الاتجار بالبشر؟</p>	
<p>مادة 22 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر تكفل الدولة حماية المجني عليه وتعمل علي تهيئة الظروف المناسبة لمساعدته ورعايته صحيا ونفسيا وتعليميا واجتماعيا واعادة تاهيله ودمجه في المجتمع في اطار من الحرية والكرامة الانسانية وكذلك عودته الي وطنه علي نحو سريع وامن اذا كان اجنبيا او من غير المقيمين اقامة دائمة في الدولة والاجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء.</p> <p>مادة 23 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر يراعي في جميع مراحل الاستدلال او التحقيق او المحاكمة في جرائم الاتجار بالبشر العمل علي التعرف علي المجني عليه وتصنيفه والوقوف علي هويته وجنسيته وعمره لضمان ابعاد يد الجناه عنه.</p> <p>كما يراعي كفالة الحقوق الاتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحق في سلامته الجسدية والنفسية والمعنوية. - الحق في صون حرمة الشخصية وهويته. - الحق في تبصيره بالاجراءات الادارية والقانونية والقضائية ذات الصلة وحصوله علي المعلومات المتعلقة بها. - الحق في الاستماع اليه واخذ ارائه ومصالحه بعين الاعتبار وذلك في كافة مراحل الاجراءات الجنائية وبما لا يمس حقوق الدفاع. - الحق في المساعدة القانونية وعلي الاخص الحق في 	<ul style="list-style-type: none"> - كما ان القانون وضع التزام علي الدولة بحماية المجني عليهم علي تهيئة الظروف المناسبة لمساعدته ورعايته صحيا ونفسيا وتعليميا واجتماعيا واعادة تاهيله ودمجه في المجتمع. - الحق في المساعدة القانونية وعلي الاخص الاستعانة بمحام في مرحلتي التحقيق والمحاكمة. - وفي جميع الاحوال تتخذ المحكمة المختصة من الاجراءات ما يكفل توفير الحماية للمجني عليه والشهود وعدم التأثير عليهم وما يقتضيه ذلك من عدم الافصاح عن هويتهم وذلك كله دون الاخلال بحق الدفاع وبمقتضيات مبدأ المواجهة بين الخصوم. - توفر الدولة اماكن مناسبة لاستضافة المجني عليهم في جرائم الاتجار بالبشر تكون منفصلة عن تلك المخصصة للجناة وبحيث تسمح باستقبالهم لذويهم ومحاميهم وممثلي السلطات المختصة وذلك كله بما لا يخل بسائر الضمانات المقررة في هذا الشأن في قانون الطفل او اي قانون اخر . - توفير برامج رعاية وتعليم وتدريب وتاهيل للمجني عليهم المصريين سواء من خلال المؤسسات الحكومية او غير الحكومية.

- انشاء صندوق لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر تكون له الشخصية الاعتبارية العامة يتبع رئيس مجلس الوزراء ويتولي تقديم المساعدات المالية للمجني عليهم ممن لحقت بهم اضرار ناجمة عن اي من الجرائم المنصوص عليها في القانون.
- يراعي حضور العنصر النسائي عند اجراء التحقيقات الخاصة بضحايا الاتجار من النساء

الاستعانة بمحام في مرحلتي التحقيق والمحاكمة فاذا لم يكن قد اختار محاميا وجب علي النيابة العامة او المحكمة بحسب الاحوال ان تدب له محاميا وذلك طبقا للقواعد المقررة في قانون الاجراءات الجنائية بشأن ندب محام للمتهم.

- وفي جميع الاحوال تتخذ المحكمة المختصة من الاجراءات ما يكفل توفير الحماية للمجني عليه والشهود وعدم التأثير عليهم وما يقتضيه ذلك من عدم الافصاح عن هويتهم وذلك كله دون الاخلال بحق الدفاع وبمقتضيات مبدأ المواجهة بين الخصوم.

المادة 24 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر

توفر الدولة اماكن مناسبة لاستضافة المجني عليهم في جرائم الاتجار بالبشر تكون منفصلة عن تلك المخصصة للجناة وبحيث تسمح باستقبالهم لذويهم ومحاميهم وممثلي السلطات المختصة وذلك كله بما لا يخل بسائر الضمانات المقررة في هذا الشأن في قانون الطفل او اي قانون اخر .

المادة 26 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر

تقوم السلطات المختصة بتوفير برامج رعاية وتعليم وتدريب وتأهيل للمجني عليهم المصريين سواء من خلال المؤسسات الحكومية او غير الحكومية.

المادة 27 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر

ينشأ صندوق لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر تكون له الشخصية الاعتبارية العامة يتبع رئيس مجلس الوزراء ويتولي تقديم المساعدات المالية للمجني عليهم ممن لحقت بهم اضرار ناجمة عن اي من الجرائم المنصوص عليها في القانون.

ويصدر تنظيم هذا الصندوق وتحديد اختصاصاته الاخرى وموارده ومصادر تمويله قرار من رئيس الجمهورية. وتتوول حصيلة الغرامات المقضي بها في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والاموال والادوات ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها الي الصندوق مباشرة وللصندوق ان يقبل التبرعات والمنح والهبات من الجهات الوطنية والاجنبية.

<p>المادة 30 فقرة 6 وفقرة 7 من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر. الصادر من الامانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب يراعي في جميع مراحل الاستدلال او التحقيق او المحاكمة في جرائم الاتجار بالبشر العمل علي التعرف علي الضحية وتصنيفها والوقوف علي هويتها وجنسياتها وعمرها تضمنان ابعادية الجناة عنها كما يراعي حضور العنصر النسائي عند اجراء التحقيقات الخاصة بضحايا الاتجار من النساء والعمل علي ان تمنع الاجراءات القضائية اعادة تعرض الضحايا وبصفة خاصة النساء و الاطفال للايذاء</p>	
---	--

اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

<p>المادة 28 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر تتشأ لجنة وطنية لمكافحة الإتجار بالبشر تتبع رئيس الوزراء تختص بالتنسيق على المستوى الوطني بين السياسات والخطط والبرامج الموضوعة لمكافحة الإتجار بالبشر وحماية المجني عليهم وتقديم الخدمات لهم وحماية الشهود. ويصدر بتنظيم هذه اللجنة وتحديد إختصاصاتها الأخرى وتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء</p>	<p>بموجب القانون رقم 64 لسنة 2010 انشئت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر تتبع رئيس مجلس الوزراء تختص بالتنسيق علي المستوى الوطني بين السياسات والخطط والبرامج الموضوعة لمكافحة الاتجار بالبشر وحماية المجني عليهم وتقديم الخدمات لهم وحماية الشهود.</p>
--	---

ما هو نطاق تطبيق القانون المصري من حيث المكان؟

<p>المادة 16 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر مع مراعاة حكم المادة 4 من قانون العقوبات تسري احكام هذا القانون علي كل من ارتكب خارج جمهورية مصر العربية من غير المصريين جريمة الاتجار بالبشر المنصوص عليها في المادتين 5 و6 منه متي كان الفعل معاقبا عليه في الدولة التي وقع فيها تحت اي وصف قانوني وذلط كله في الاحوال الاتية: 1- اذا ارتكبت الجريمة علي متن وسيلة من وسائل النقل الجوي او البري او المائي وكانت مسجلة لدي جمهورية مصر العربية او تحمل علمها 2- اذا كان المجني عليهم او احدهم مصريا. 3- اذا تم الاعداد للجريمة او التخطيط او التوجيه او الاشراف عليها او تمويلها في جمهورية مصر العربية. 4- اذا ارتكبت الجريمة بواسطة جماعة اجرامية منظمة تمارس أنشطة اجرامية في اكثر من دولة من بينها جمهورية مصر العربية.</p>	<p>القاعدة انه يطبق قانون العقوبات المصري علي اي جريمة تقع داخل الاقليم المصري (البري- البحري- الجوي) 1- يطبق القانون رقم 64 لسنة 2010 من حيث المكان في الحالات الاتية: 2- 1- اذا ارتكبت الجريمة علي متن وسيلة من وسائل النقل الجوي او البري او المائي وكانت مسجلة لدي جمهورية مصر العربية او تحمل علمها. 2- اذا كان المجني عليهم او احدهم مصريا. 3- اذا تم الاعداد للجريمة او التخطيط او التوجيه او الاشراف عليها او تمويلها في جمهورية مصر العربية. 4- اذا ارتكبت الجريمة بواسطة جماعة اجرامية منظمة تمارس أنشطة اجرامية في اكثر من دولة من بينها جمهورية مصر العربية.</p>
---	--

<p>3- اذا تم الاعداد للجريمة او التخطيط او التوجيه او الاشراف عليها او تمويلها في جمهورية مصر العربية.</p> <p>4- اذا ارتكبت الجريمة بواسطة جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في اكثر من دولة من بينها جمهورية مصر العربية.</p> <p>5- اذا كان من شأن الجريمة الحاق ضرر باي من مواطني جمهورية مصر العربية او المقيمين فيها او بامنها او باي من مصالحها في الداخل او الخارج.</p> <p>6- اذا وجد مرتكب الجريمة في جمهورية مصر العربية بعد ارتكابها ولم يتم تسليمه.</p> <p>المادة 17 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر</p> <p>في الاحوال المنصوص عليها في المادة السابقة يمتد الاختصاص بمباشرة اجراءات الاستدلالات والتحقيق والمحاكمة الي السلطات المصرية المختصة.</p> <p>مبدأ عالمية قانون العقوبات: يعني هذا المبدأ السماح بمعاقبة مرتكب الجريمة مهما كانت جنسيته او جنسية المجني عليه واينما كان مكان وقوع الجريمة وايا كانت طبيعتها.</p> <p>الوسيط في قانون العقوبات القسم العام - الدكتور احمد فتحي سرور - صفحة 227</p>	<p>5- اذا كان من شأن الجريمة الحاق ضرر باي من مواطني جمهورية مصر العربية او المقيمين فيها او بامنها او باي من مصالحها في الداخل او الخارج.</p> <p>6- اذا وجد مرتكب الجريمة في جمهورية مصر العربية بعد ارتكابها ولم يتم تسليمه.</p> <p>3- يختص القضاء المصري بمعاقبة مرتكب جريمة الاتجار بالبشر اذا كان الجاني اجنبيا وارتكب الجريمة خارج جمهورية مصر العربية ولم يكن احد الضحايا مصريا وتصادف وجوده داخل الاقليم المصري بعد ارتكاب الجريمة وذلك استنادا لمبدأ عالمية قانون العقوبات.</p>
--	--

التعاون قضائي دولي خاص بقضايا الاتجار بالبشر؟

<p>المادة 18 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر</p> <p>تتعاون الجهات القضائية والشرطية المصرية مع الجهات الاجنبية المماثلة لها فيما يتعلق بمكافحة وملاحقة جرائم الاتجار بالبشر بما في ذلك تبادل المعلومات واجراء التحريات والمساعدات والانابات القضائية وتسليم المجرمين والاشياء واسترداد الاموال ونقل المحكوم عليهم وغير ذلك من صور التعاون القضائي والشرطي وذلك كله في اطار القواعد التي تقررها الاتفاقيات الثنائية او متعددة الاطراف النافذة في جمهورية مصر العربية او وفقا لمبدأ المعاملة بالمثلى.</p> <p>مادة 19: يكون للجهات القضائية المصرية او الاجنبية ان تطلب اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتعقب او</p>	<p>الزم القانون رقم 64 لسنة 2010 الجهات القضائية والشرطية المصرية بالتعاون مع الجهات الاجنبية المماثلة فيما يتعلق بشأن مكافحة وملاحقة جرائم الاتجار بالبشر ويكون ذلك التعاون في كافة المجالات التي تحقق مكافحة وملاحقة جرائم الاتجار بالبشر.</p> <p>1- مجالات المساعدة القانونية المتبادلة: حددت المادة 3/18 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مجالات وصور المساعدة القانونية التي يمكن طلبها في مجال الجريمة المنظمة وهي علي النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحصول علي ادلة او اقوال من الاشخاص - تبليغ المستندات القضائية
---	--

- تنفيذ عمليات التفتيش والضبط والتجميد

- فحص الاشياء والمواقع

- تقديم المعلومات والادلة والتقييمات التي يقوم بها الخبراء

- تقديم اصول ومستندات وسجلات ذات صلة.

- التعرف علي عائدات الجرائم الممتلكات او الادوات او الاشياء الاخرى او افتقاء اثرها لاغراض الحصول علي ادلة

- تيسير مثل الاشخاص طواعية في الدول الطرف الطالبة

- اي نوع اخر من المساعدة لا يتعارض مع القانون

الداخلي للدولة الطرف متلقية الطلب

2- شروط وبيانات طلب المساعدة القانونية: بينت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الشروط الشكلية والبيانات التي يتعين ان يشملها طلب المساعدة القانونية المتبادلة بشأن الجريمة المنظمة ومن بينها جرائم الاتجار بالبشر علي النحو التالي:

- **الشرط الاول:** تقديم طلب المساعدة القانونية كتابة، فيتعين تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة كتابة، وبلغة مقبولة لدي الدولة الطرف متلقية الطلب، وذلك حتي يمكن لتلك الدولة ان تتحقق من صحة ذلك الطلب.

- **الشرط الثاني:** بيانات طلب المساعدة القانونية المتبادلة، تكفلت المادة 15/18 من اتفاقية الامم المتحد لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بتحديد البيانات التي يتعين ان يتضمنها طلب المساعدة القانونية المتبادلة.

3- ضوابط تنفيذ طلب المساعدة القانونية المتبادلة:

حرصت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة علي وضع مجموعة من الضوابط الواجب مراعاتها عند تنفيذ طلب المساعدة القانونية والتي تهدف الي حماية مصالح الدولتين الطالبة ومتلقية الطلب وذلك علي النحو التالي:

- **الضابط الاول:** تنفيذ طلب المساعدة وفقا لقانون الدولة متلقية الطلب.

ضبط او تجميد الاموال موضوع جرائم الاتجار او عائدتها او الحجز عليها مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية.

المادة 20 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر

لجهات القضائية المصرية المختصة ان تامر بتنفيذ الاحكام الجنائية النهائية الصادرة من الجهات القضائية الاجنبية المختصة بضبط او تجميد او مصادرة او استرداد الاموال المتحصلة من جرام الاتجار بالبشر وعائداتها وذلك وفق القواعد والاجراءات التي تتضمنها الاتفاقيات الثنائية او متعددة الاطراف النافذة في جمهورية صر العربية او وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل.

المادة 18 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة

المنظمة عبر الوطنية فقرة 3: يجوز ان تطلب المساعدة القانونية المتبادلة، التي تقدم وفقا لهذه المادة وفقا للاغراض التالية:

(1) الحصول علي ادلة او اقوال من الاشخاص

(2) تبليغ المستندات القضائية

(3) تنفيذ عمليات التفتيش والضبط والتجميد

(4) فحص الاشياء والمواقع

(5) تقديم المعلومات والادلة والتقييمات التي يقوم بها الخبراء

(6) تقديم اصول ومستندات وسجلات ذات صلة.

(7) التعرف علي عائدات الجرائم الممتلكات او

الادوات او الاشياء الاخرى او افتقاء اثرها لاغراض الحصول علي ادلة

(8) تيسير مثل الاشخاص طواعية في الدول الطرف الطالبة

(9) اي نوع اخر من المساعدة لا يتعارض مع

القانون الداخلي للدولة الطرف متلقية الطلب

المادة 18 فقرة 14 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة

الجريمة المنظمة عبر الوطنية: تقدم الطلبات كتابة أو حيثما امكن، باية وسيلة تستطيع انتاج سجل مكتوب بلغة مقبولة لدي الدولة الطرف متلقية الطلب، وبشروط تتيح لتلك الدولة الطرف ان تتحقق من صحته.

- الضابط الثاني: تنفيذ طلب المساعدة القانونية وفقا
للاجراءات الواردة في الطلب
- الضابط الثالث: تنفيذ طلب المساعدة القانونية
المتبادلة في اقرب وقت ممكن
- الضابط الرابع: عدم جواز نقل المعلومات موضوع
طلب المساعدة دون موافقة الدولة متلقية طلب
المساعدة.
- الضابط الخامس: السرية في تنفيذ طلب المساعدة
القانونية.
- الضابط السادس: تحمل الدولة متلقية طلي
المساعدة القانونية تكاليف تنفيذه.

**المادة 18 فقرة 15 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة
الجريمة المنظمة عبر الوطنية:** يتضمن طلب المساعدة
القانونية المتبادلة:

- 1- هوية السلطة مقدمة الطلب.
- 2- موضوع وطبيعة التحقيق او الملاحقة او الاجراء
القضائي الذي يتعلق به الطلب، واسم ووظائف
السلطة التي تتولي التحقيق او الملاحقة او الاجراء
القضائي.
- 3- ملخصا للوقائع ذات الصلة بالموضوع، باستثناء ما
يتعلق بالطلبات المقدمة لغرض تبليغ مستندات
قضائية.
- 4- وصفا للمساعدة الملتزمة وتفاصيل اي اجراء معين
تود الدولة الطرف طالبة اتباعه.
- 5- هوية اي شخص معني ومكانه وجنسيته، حيثما
امكن ذلك.
- 6- الغرض الذي تلتزم من اجله الادلة او المعلومات
او التدابير.

**المادة 18 فقرة 16 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة
الجريمة المنظمة عبر الوطنية:** يجوز للدولة الطرف
متلقية الطلب ان تتطلب معلومات اضافية عندما يتبين
انها ضرورية لتنفيذ الطلب وفقا لقانونها الداخلي او عندما
يكون من شان تلك المعلومات ان تسهل ذلك التنفيذ.

**المادة 18 فقرة 17 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة
الجريمة المنظمة عبر الوطنية:** يكون تنفيذ الطلب وفقا
للقانون الداخلي للدولة الطرف متلقية الطلب وان يكون
بالقدر الذي لا يتعارض مع القانون الداخلي للدولة
الطرف متلقية الطلب وعند الامكان وفقا للاجراءات
المحددة في الطلب.

**المادة 18 فقرة 19 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة
الجريمة المنظمة عبر الوطنية:** لا يجوز للدولة الطرف
الطالبة ان تنقل المعلومات او الادلة التي تزودها بها
الدولة الطرف متلقية الطلب او ان تستخدمها في
تحقيقات او ملاحقات او اجراءات قضائية غير تلك
المذكورة في الطلب دون موافقة مسبقة من الدولة الطرف
متلقية الطلب وليس في هذه الفقرة ما يمنع الدولة الطرف

الطالبة من ان تقشي في اجراءاتها معلومات او ادلة تؤدي الي تبرئة شخص المتهم وفي الحالة الاخيرة تقوم الدولة الطرف الطالبة باخطار الدولة الطرف متلقية الطلب قبل حدوث الافشاء وان تتشاور مع الدولة الطرف متلقية الطلب، اذا ما طلب منها ذلك واذا تعذر في حالة استثنائية توجيه اشعار مسبق قامت الدولة الطرف الطالبة ابلاغ الدولة الطرف متلقية الطلب دون ابطاء بحدوث الافشاء .

المادة 18 فقرة 20 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: يجوز للدولة الطرف الطالبة ان تشتري علي الدولة الطرف متلقية الطلب ان تحافظ علي سرية الطلب ومضمونه باستثناء القدر اللازم لتنفيذه واذا تعذر علي الدولة الطرف متلقية الطلب ان تتمثل لشرط السرية، ابلغت الدولة الطرف الطالبة بذلك علي وجه السرعة.

هل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين شيئاً واحداً؟

حقوق الانسان والاتجار بالبشر - صحيفة وقائع رقم 36 الصادر من الامم المتحدة - حقوق الانسان - مكتب المفوض السامي 2014 ص4
ليس الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين شيئاً واحداً، فتتهريب المهاجرين يشمل تيسير الانتقال غير المشروع عبر الحدود الدولية من أجل الربح ومع انه قد ينطوي علي الخداع أو/ و سوء المعاملة فان الغرض من تهريب المهاجرين هو تحقيق الربح من هذا الانتقال وليس الاستغلال في نهاية المطاف كما في حالة الاتجار.

تقوم جريمة تهريب المهاجرين علي التبريح جراء عملية النقل للأشخاص وتسهيل عبورهم الحدود الجغرافية للدولة وليس الاستغلال الواقع علي الشخص اي ان الشخص الطبيعي في جريمة تهريب المهاجرين لا يعد سلعة علي عكس جريمة الاتجار بالبشر .

قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠

بشأن مكافحة الاتجار بالبشر

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الفصل الأول

تعريفات

مادة (١) :

في تطبيق أحكام هذا القانون ، يُقصد بكل من العبارات والكلمات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها :

١ - الجماعة الإجرامية المنظمة :

الجماعة المؤلفة وفق تنظيم معين من ثلاثة أشخاص على الأقل للعمل بصفة مستمرة أو لمدة من الزمن بهدف ارتكاب جريمة محددة أو أكثر من بينها جرائم الاتجار بالبشر وحدها أو مع غيرها وذلك من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مادية أو معنوية .

٢ - الجريمة ذات الطابع عبر الوطني :

أية جريمة ارتكبت في أكثر من دولة ، أو ارتكبت في دولة واحدة وتم الإعداد أو التخطيط لها أو التوجيه أو الإشراف عليها أو تمويلها في دولة أخرى أو بواسطتها ، أو ارتكبت في دولة واحدة عن طريق جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة ، أو ارتكبت في دولة واحدة وكانت لها آثار في دولة أخرى .

٣ - المجنى عليه :

الشخص الطبيعي الذي تعرض لأي ضرر مادي أو معنوي ، وعلى الأخص الضرر البدني أو النفسي أو العقلي أو الخسارة الاقتصادية ، وذلك إذا كان الضرر أو الخسارة ناجماً مباشرة عن جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة (٢) :

يُعد مرتكباً لجرمة الاتجار بالبشر كل من يتعامل بأية صورة في شخص طبيعي بما في ذلك البيع أو العرض للبيع أو الشراء أو الوعد بهما أو الاستخدام أو النقل أو التسليم أو الإيواء أو الاستقبال أو التسلم سواء في داخل البلاد أو عبر حدودها الوطنية - إذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما ، أو بواسطة الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع ، أو استغلال السلطة ، أو استغلال حالة الضعف أو الحاجة ، أو الوعد بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا مقابل الحصول على موافقة شخص على الاتجار بشخص آخر له سيطرة عليه - وذلك كله - إذا كان التعامل بقصد الاستغلال أيما كانت صورته بما في ذلك الاستغلال في أعمال الدعارة وسائر أشكال الاستغلال الجنسي ، واستغلال الأطفال في ذلك وفي المواد الإباحية أو السخرة أو الخدمة قسراً ، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد ، أو التسول ، أو استئصال الأعضاء أو الأنسجة البشرية ، أو جزء منها .

مادة (٣) :

لا يُعتد برضا المجنى عليه على الاستغلال في أي من صور الاتجار بالبشر ، متى استخدمت فيها أية وسيلة من الوسائل المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون . ولا يشترط لتحقيق الاتجار بالطفل أو عديمي الأهلية استعمال أية وسيلة من الوسائل المشار إليها ، ولا يعتد في جميع الأحوال برضائه أو برضا المستول عنه أو متولييه .

الفصل الثاني

الجرائم والعقوبات

مادة (٤) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر ، يُعاقب على الجرائم المنصوص عليها في المواد التالية بالعقوبات المقررة لها .

مادة (٥) :

يُعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالبشر بالسجن المشدد وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه أو بغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر .

مادة (٦) :

يعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالبشر بالسجن المؤبد والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه في أى من الحالات الآتية :

١ - إذا كان الجانى قد أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة لأغراض الاتجار بالبشر أو تولى قيادة فيها أو كان أحد أعضائها أو منضماً إليها ، أو كانت الجريمة ذات طابع عبر وطنى .

٢ - إذا ارتكب الفعل بطريق التهديد بالقتل أو بالأذى الجسيم أو التعذيب البدنى أو النفسى أو ارتكب الفعل شخص يحمل سلاحا .

٣ - إذا كان الجانى زوجا للمجنى عليه أو من أحد أصوله أو فروعه أو ممن له الولاية أو الوصاية عليه أو كان مسئولاً عن ملاحظته أو تربيته أو ممن له سلطة عليه .

٤ - إذا كان الجانى موظفاً عاماً أو مُكلفاً بخدمة عامة وارتكب جريمته باستغلال الوظيفة أو الخدمة العامة .

٥ - إذا نتج عن الجريمة وفاة المجنى عليه ، أو إصابته بعاهة مستديمة ، أو بمرض لا يُرجى الشفاء منه .

٦ - إذا كان المجنى عليه طفلاً أو من عديمى الأهلية أو من ذوى الإعاقة .

٧ - إذا ارتكبت الجريمة بواسطة جماعة إجرامية منظمة .

مادة (٧) :

يُعاقب بالسجن كل من استعمل القوة أو التهديد أو عرض عطية أو مزية من أى نوع أو وعد بشئ، من ذلك لحمل شخص آخر على الإدلاء بشهادة زور أو كتمان أمر من الأمور أو الإدلاء بأقوال أو معلومات غير صحيحة فى أية مرحلة من مراحل جمع الاستدلالات أو التحقيق أو المحاكمة فى إجراءات تتعلق بارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة (٨) :

يعاقب بالسجن كل من أخفى أحد الجناة أو الأشياء أو الأموال المتحصلة من أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو تعامل فيها ، أو أخفى أيًا من معالم الجريمة أو أدواتها مع علمه بذلك .

ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقاب إذا كان من أخفى الجناة زوجًا أو أحد أصوله أو فروعهم .

مادة (٩) :

يُعاقب بالسجن كل من أفصح أو كشف عن هوية المجنى عليه أو الشاهد بما يعرضه للخطر ، أو يصيبه بالضرر ، أو سهل اتصال الجناة به ، أو أمدّه بمعلومات غير صحيحة عن حقوقه القانونية بقصد الإضرار به أو الإخلال بسلامته البدنية أو النفسية أو العقلية .

مادة (١٠) :

يعاقب بالسجن كل من حرض بأية وسيلة على ارتكاب جريمة من الجرائم المشار إليها فى المواد السابقة ولو لم يترتب على التحريض أثر .

مادة (١١) :

يُعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتبارى إذا ارتكبت أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بواسطة أحد العاملين فى الشخص الاعتبارى باسمه ولصالحه ، بذات العقوبات المقررة عن الجريمة المرتكبة إذا ثبت علمه بها أو إذا كانت الجريمة قد وقعت بسبب إخلاله بواجبات وظيفته .

ويكون الشخص الاعتباري مسئولاً بالتضامن عن الوفاء بما يُحكم به من عقوبات مالية وتعويضات إذا كانت الجريمة قد ارتكبت من أحد العاملين به باسمه ولصالحه ، وتأمر المحكمة في الحكم الصادر بالإدانة بنشر الحكم على نفقة الشخص الاعتباري في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار ، ويجوز للمحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص الاعتباري لمدة لا تتجاوز سنة .

مادة (١٢) :

يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من علم بارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو بالشروع فيها ولم يبلغ السلطات المختصة بذلك ، فإذا كان الجاني موظفًا عامًا ووقعت الجريمة إخلالاً بواجبات وظيفته كان الحد الأقصى للحبس خمس سنوات .

وللمحكمة الإعفاء من العقاب إذا كان المتخلف عن الإبلاغ زوجًا للجاني أو كان من أحد أصوله أو فروعه أو إخوته أو أخواته .

مادة (١٣) :

يُحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأموال أو الأمتعة أو وسائل النقل أو الأدوات المتحصلة من أى من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، أو التي استعملت في ارتكابها ، مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية .

مادة (١٤) :

تكون الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون من الجرائم الأصلية المنصوص عليها في المادة (٢) من قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ، كما يسرى على غسل الأموال المتحصلة منها أحكام القانون المذكور .
كما تسرى على تلك الجرائم أحكام المواد ٢٠٨ مكرراً (أ) ، ٢٠٨ مكرراً (ب) ، ٢٠٨ مكرراً (ج) من قانون الإجراءات الجنائية .

مادة (١٥) :

إذا بادر أحد الجناة بإبلاغ أى من السلطات المختصة بالجريمة ومرتكبيها قبل علم السلطات بها ، تقضى المحكمة بإعفائه من العقوبة إذا أدى إبلاغه إلى ضبط باقى الجناة والأموال المتحصلة من هذه الجريمة .

وللمحكمة الإعفاء من العقوبة الأصلية ، إذا حصل الإخبار بعد علم السلطات بالجريمة وأدى إلى كشف باقى الجناة وضبطهم وضبط الأموال المتحصلة منها .

ولا تنطبق أى من الفقرتين السابقتين إذا نتج عن الجريمة وفاة المجرى عليه أو إصابته بمرض لا يرجى الشفاء منه أو بعاهة مستديمة .

الفصل الثالث

نطاق تطبيق القانون من حيث المكان

مادة (١٦) :

مع مراعاة حكم المادة (٤) من قانون العقوبات ، تسرى أحكام هذا القانون على كل من ارتكب خارج جمهورية مصر العربية من غير المصريين جريمة الاتجار بالبشر المنصوص عليها فى المادتين ٥ و ٦ منه ، متى كان الفعل معاقباً عليه فى الدولة التى وقع فيها تحت أى وصف قانونى ، وذلك فى أى من الأحوال الآتية :

١ - إذا ارتكبت الجريمة على متن وسيلة من وسائل النقل الجوى أو البرى أو المائى وكانت مسجلة لدى جمهورية مصر العربية أو تحمل علمها .

٢ - إذا كان المجرى عليهم أو أحدهم مصرياً .

٣ - إذا تم الإعداد للجريمة أو التخطيط أو التوجيه أو الإشراف عليها أو تمويلها فى جمهورية مصر العربية .

٤ - إذا ارتكبت الجريمة بواسطة جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية فى أكثر من دولة من بينها جمهورية مصر العربية .

٥ - إذا كان من شأن الجريمة إلحاق ضرر بأى من مواطنى جمهورية مصر العربية أو المقيمين فيها ، أو بأمنها ، أو بأى من مصالحها فى الداخل أو الخارج .

٦ - إذ وجد مرتكب الجريمة فى جمهورية مصر العربية ، بعد ارتكابها ولم يتم تسليمه .

مادة (١٧) :

في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة يمتد الاختصاص بمباشرة إجراءات الاستدلال والتحقيق والمحاكمة إلى السلطات المصرية المختصة .

الفصل الرابع

التعاون القضائي الدولي

مادة (١٨) :

تتعاون الجهات القضائية والشرطية المصرية مع الجهات الأجنبية المماثلة لها فيما يتعلق بمكافحة وملاحقة جرائم الاتجار بالبشر ، بما في ذلك تبادل المعلومات وإجراء التحريات والمساعدات والإنبات القضائية وتسليم المجرمين والأشياء واسترداد الأموال ونقل المحكوم عليهم وغير ذلك من صور التعاون القضائي والشرطي ، وذلك كله في إطار القواعد التي تقررها الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف النافذة في جمهورية مصر العربية ، أو وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل .

مادة (١٩) :

يكون للجهات القضائية المصرية والأجنبية أن تطلب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتعقب أو ضبط أو تجميد الأموال موضوع جرائم الاتجار أو عائلاتها أو الحجز عليها ، مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية .

مادة (٢٠) :

للجهات القضائية المصرية المختصة أن تأمر بتنفيذ الأحكام الجنائية النهائية الصادرة من الجهات القضائية الأجنبية المختصة بضبط أو تجميد أو مصادرة أو استرداد الأموال المتحصلة من جرائم الاتجار بالبشر وعائلاتها ، وذلك وفق القواعد والإجراءات التي تتضمنها الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف النافذة في جمهورية مصر العربية ، أو وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل .

الفصل الخامس

حماية المجنى عليهم

مادة (٢١) :

لا يعد المجنى عليه مسئولاً مسئولية جنائية أو مدنية عن أى جريمة من جرائم الاتجار بالبشر متى نشأت أو ارتبطت مباشرة بكونه مجنياً عليه .

مادة (٢٢) :

تكفل الدولة حماية المجنى عليه ، وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لمساعدته ورعايته صحياً ونفسياً وتعليمياً واجتماعياً وإعادة تأهيله ودمجه فى المجتمع فى إطار من الحرية والكرامة الإنسانية ، وكذلك عودته إلى وطنه على نحو سريع وآمن إذا كان أجنبياً أو من غير المقيمين إقامة دائمة فى الدولة ، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .

مادة (٢٣) :

يراعى فى جميع مراحل الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة فى جرائم الاتجار بالبشر العمل على التعرف على المجنى عليه وتصنيفه والوقوف على هويته وجنسيته وعمره لضمان إبعاد يد الجناة عنه .

كما يُراعى كقالة الحقوق الآتية للمجنى عليه :

- (أ) الحق فى سلامته الجسدية والنفسية والمعنوية .
- (ب) الحق فى صون حرمة الشخصية وهويته .
- (ج) الحق فى تبصيره بالإجراءات الإدارية والقانونية والقضائية ذات الصلة ، وحصوله على المعلومات المتعلقة بها .
- (د) الحق فى الاستماع إليه وأخذ آرائه ومصالحه بعين الاعتبار ، وذلك فى كافة مراحل الإجراءات الجنائية وبما لا يمس حقوق الدفاع .

(هـ) الحق في المساعدة القانونية ، وعلى الأخص الحق في الاستعانة بمحام في مرحلتى التحقيق والمحاكمة ، فإذا لم يكن قد اختار محاميا وجب على النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال أن تندب له محاميا ، وذلك طبقاً للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية بشأن ندب محام للمتهم .

(و) وفي جميع الأحوال تتخذ المحكمة المختصة من الإجراءات ما يكفل توفير الحماية للمجنى عليه والشهود وعدم التأثير عليهم ، وما قد يقتضيه ذلك من عدم الإفصاح عن هويتهم ، وذلك كله دون الإخلال بحسب الدفاع وبمقتضيات مبدأ المواجهة بين الخصوم .

مادة (٢٤) :

توفر الدولة أماكن مناسبة لاستضافة المجنى عليهم في جرائم الاتجار بالبشر تكون منفصلة عن تلك المخصصة للجنة ، وبحيث تسمح باستقبالهم لذويهم ومحاميهم وممثلي السلطات المختصة ، وذلك كله بما لا يُخل بسائر الضمانات المقررة في هذا الشأن في قانون الطفل أو أى قانون آخر .

مادة (٢٥) :

تتولى وزارة الخارجية من خلال بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية بالخارج تقديم كافة المساعدات الممكنة للمجنى عليهم من المصريين في جرائم الاتجار بالبشر ، وذلك بالتنسيق مع السلطات المختصة في الدول المعتمدة لديها ، وعلى الأخص إعادتهم إلى جمهورية مصر العربية وعلى نحو آمن وسريع ، كما تتولى وزارة الخارجية بالتنسيق مع السلطات المعنية في الدول الأخرى تسهيل إعادة الأمانة السريعة للمجنى عليهم الأجانب إلى بلادهم الأصلية .

مادة (٢٦) :

تقوم السلطات المختصة بتوفير برامج رعاية وتعليم وتدريب وتأهيل للمجنى عليهم المصريين سواء من خلال المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية .

مادة (٢٧) :

ينشأ صندوق لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر ، تكون له الشخصية الاعتبارية العامة ، يتبع رئيس مجلس الوزراء ، ويتولى تقديم المساعدات المالية للمجنى عليهم ممن لحقت بهم أضرار ناجمة عن أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .
ويصدر بتنظيم هذا الصندوق وتحديد اختصاصاته الأخرى وموارده ومصادر تمويله قرار من رئيس الجمهورية .

وتؤول حصيلة الغرامات المقضى بها فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ، والأموال والأدوات ووسائل النقل التى يحكم بمصادرتها إلى الصندوق مباشرة ، وللصندوق أن يقبل التبرعات والمنح والهبات من الجهات الوطنية والأجنبية .

الفصل السادس

أحكام ختامية

مادة (٢٨) :

تنشأ لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تتبع رئيس مجلس الوزراء تختص بالتنسيق على المستوى الوطنى بين السياسات والخطط والبرامج الموضوعة لمكافحة الاتجار بالبشر وحماية المجنى عليهم وتقديم الخدمات لهم وحماية الشهود .
ويصدر بتنظيم هذه اللجنة وتحديد اختصاصاتها الأخرى وتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

مادة (٢٩) :

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال شهر من تاريخ نشره .

مادة (٣٠) :

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٩ مايو سنة ٢٠١٠ م) .

حسنى مبارك



المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

11 Abd Elrazzaq Elsanhory st, from Makram Ebied, Nasr City, Cairo, Egypt

Fax: 23490066 Tel: 23490061-23490062

Email: ncw@ncwegypt.com

Website: www.ncw.gov.eg

